وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر * بسكرة *
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

مصر في عهد الخديوي توفيق (1879-1892)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالبة:
بن الزين فيروز

إشراف الأستاذ:
بن بوزيد لخضر

السنة الجامعية: 2016/2015
1426-1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

** شكر وعرفان **

الحمد لله العظيم لثنائه الجميل وبلاؤه الجزيل وعطائه الكبير فنحمد الله على نعمه
ما ظهر منها وما بطن
وعلى ما أسبل من الستر ويسر من العسر وقدر من النجاح
نحمده على الآلاء ونشكره على فضائله
ونستعين به في الشدة والرخاء
كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل: **بن بوزيد لخضر**
على ما قدمه لي من نصائح بإشرافه على انجاز هذه المذكرة
فجزاه الله كل الخير ووفقه في حياته الشخصية والعملية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

إلى أعز الناس على قلبي والدي الكريمين السعيد و مليكة

حفظهما الله وأطال في عمرهما وحفظها لي.

على بذلهما كل الجهد من أجلي

لمساعدتي دائما على تحقيق الأفضل

كما لا يفوتني أن أقدم كل الشكر لإخوتي وأخواتي

على دعمهم لي لمواصلة مشواري الدراسي نحو النجاح

وأتوجه بالشكر إلى صديقة دربي سارة

متمنية لها كل التوفيق؛ وكل زميلاتي وزملائي

وكذلك كل من ساعدني من قريب أو بعيد

بن الزين فيروز

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: مصر في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)

تمهيد

أولا: سياسته الداخلية

أ- توليه الحكم

ب- تأسيس مجلس الوزراء

ج- النظام القضائي

د- قناة السويس

هـ- الجيش العسكري

ثانيا: سياسته الخارجية

أ- مع الدولة العثمانية

ب- مع فرنسا وانجلترا

ج- مع بلاد السودان

1- من الجنوب

2- من الشرق

3- من الغرب

د- نهاية حكمه

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مصر في أوائل حكم الخديوي توفيق (1881-1979)

تمهيد

أولا: سياسته الداخلية

أ- توليه الحكم

ب- تأسيس مجلس الوزراء

ج- النظام القضائي

د- قناة السويس

ثانيا: بوادر الثورة العربية

أ- أسبابها

1- الأسباب الخاصة

2- الأسباب السياسية

3- الأسباب الاقتصادية

ب- مطالب العرابيين

ج- ردّ فعل الخديوي توفيق

د- أحداث قصر عابدين

هـ- المواقف الدولية

1- موقف الدولة العثمانية

2- موقف فرنسا وانجلترا

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي

تمهيد

أولا: أوج الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي

أ- تأسيس النظام الدستوري

ب- رد فعل فرنسا وانجلترا

ج- موقف أحمد عرابي

د- قدوم الأسطولين الفرنسي والإنجليزي

هـ- موقف الدولة العثمانية وبداية الصراع العرابي الإنجليزي

و- مصير عرابي ورفاقه

ثانيا: مصر بعد الاحتلال الإنجليزي (1882-1892)

أ- الجيش العسكري

ب- تأسيس مجلس النواب

1- مجلس شورى القوانين

2- الجمعية العمومية

3- مجالس الهيئات

ج- نظام الرقابة المالية

د- قناة السويس

هـ- بلاد السودان

و- نهاية حكم الخديوي توفيق

خلاصة الفصل

خاتمة

مقدمة

إن تاريخ مصر الحديث يمثل مرحلة مهمة بقدر كبير منذ مطلع القرن التاسع عشر قد جسد مدى تنامي التطور الفكري والاجتماعي والسياسي في أواسط المصريين، لتتابع الأحداث التاريخية المختلفة في تاريخ مصر الحديث.

حيث عرفت مصر الحديثة بمصر العثمانية التي كان لها نصيب كبير من الانفتاح الغربي من عدة مجتمعات أوروبية أبرزها المجتمع الفرنسي والإنجليزي؛ اللذان كان يتنافسان على مصر بفرض عادات وأصول المجتمع الغربي، وكان ذلك لما عرفت مصر من تأثير للعلم والتكنولوجيا وللاقتصاد وأساليب التنظيم الحديثة، عندما استقر حكم محمد علي بفعل من الدولة العثمانية.

وظلت مصر الحديثة تعرف انفتاحا أكثر من ناحية المجتمع الغربي ومن أول حكم محمد علي باشا، وكذلك من حكم مصر من بعده من أبناءه وأحفاده لسنين عديدة فيها اختلفت معالم البلاد اختلافا أساسيا كل مرة أكثر في فترة حكم كل واحد من الأسرة العلوية.

حيث اكتسبت مصر الحديثة الطابع الأوروبي العمراني وحتى في المجال السياسي أكثر في فترة حكم حفيد محمد علي باشا الخديوي إسماعيل الذي أعطى لقبا جديدا لأسرته هو الخديوية بدل العلوية مع بقاء سلطته على مصر تسير وإرادة الدولة العثمانية.

فلقد عرفت مصر الحديثة في عهدة الخديوي إسماعيل معالم الدولة المتحضرة تبعا لأساليب السياسة في مقاليد الحكم سواء بداخل البلاد أو خارجها، فيه تولت مظاهر غيرت جذريا في استقلال مصر وأمنها، ذلك بالتأثير الفرنسي والانجليزي في أخذ الحق الكامل في تسيير شؤون مصر.

حتى ظهرت بوادر الحكم الأجنبي أكثر في فترة حكم الابن الخديوي توفيق، الذي كان عهده أكثر ميزة من عهد والده للتطور الرهيب للأحداث على المستوى السياسي والأمني؛ ذلك بأنه جسد بإرادته السيطرة الأجنبية على بلده وحسم التنافس ما بين فرنسا وانجلترا بأن كان الأمر بيد إنجلترا.

فشدني الأمر إلى دراسة تلك الأحداث السياسية التاريخية الواقعة في عهد الخديوي توفيق بداية من سنة 1879، أهمها الثورة العرابية التي أسالت الكثير من الحبر عند العديد من المؤرخين المصريين والعرب منذ أن تكونت أسبابها إلى أن أخمدت فحواها، وتم القضاء على روح مناضليها وكل من عظم شأنه طيلة مسارها العظيم بفعل الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة 1882م، الذي باشر بتهديم معالم البلاد العمرانية وحتى ركائزها السياسية المسيرة لنظام الحكم وسياسة الخديوي

داخل البلاد وخارجها، حيث آل وضع مصر الحديثة في هذه الفترة الزمنية من عهد الخديوي توفيق إلى وضع غابت فيه الروح القومية والوطنية وتجلت فيه القومية الإنجليزية بكل مجال.

ومنه نطرح الإشكال التالي: **ما هي أبرز ملامح نظام حكم الخديوي توفيق لمصر من سنة 1879 إلى سنة 1892 ؟**

الذي منه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

كيف كانت سياسة الخديوي إسماعيل الداخلية في تسيير أمور البلاد ؟

والى أي مدى أساءت سياسة إسماعيل الخارجية إلى وضع البلاد ؟

وكيف كان وضع مصر السياسي في السنوات الأولى من حكم الخديوي توفيق ؟

وما هي ظروف أسباب الثورة العرابية ؟ وما موقف الدولة العثمانية من تطور الأحداث بمصر ؟

وما هي ظروف دخول الإنجليزي لمصر ؟ ماهو نظام مصر السياسي بعد الاحتلال الانجليزي؟

وبناءًا على تلك التساؤلات شكلت الخطة البحثية المكونة من ثلاث فصول؛ وكل فصل مكون من قسمين أولا وثانيا، حيث كان **الفصل الأول** بعنوان **مصر في عهد الخديوي إسماعيل (1863 إلى 1879)** فكان القسم الأول عن سياسة إسماعيل الداخلية حيث كانت مقسمة في خمس نقاط؛ تكلمت فيها عن توليه الحكم وعن تأسيس مجلس الوزراء، وكذلك عن النظام القضائي وعن عظم مشروع قناة السويس والأخيرة عن الجيش العسكري.

أما ثانيا فكانت عن سياسة إسماعيل الخارجية تكلمت فيها عن سياسته أو علاقته مع الباب العالي، ومع فرنسا وإنجلترا وكذلك مع بلاد السودان بتفصيل لجهة الجنوب وجهة الشرق وجهة الغرب والنقطة الأخيرة عن نهاية حكمه.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان **مصر في أوائل الخديوي توفيق من سنة1879 إلى 1881** فكانت أولا بعنوان البدايات الأولى للثورة العرابية تكلمت فيها عن أسبابها الخاصة والسياسة الاقتصادية، وعن مطالب العرابي وعن ردّ فعل الخديوي توفيق وأحداث قصر عابدين وأخيرًا المواقف عن موقف تركيا وموقف فرنسا وإنجلترا.

أما **الفصل الثالث** معنون بـ: **الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي** فأولا عنوان أوج الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، وفيها خمس نقاط تكلمت فيها عن النظام الدستوري الجديد للبلاد

وعن ردّ فعل فرنسا وإنجلترا، وعن موقف أحمد عرابي من فرنسا وإنجلترا وكذلك عن قدوم الأسطولين الفرنسي والإنجليزي وموقف تركيا، وبداية الصراع والنقطة الأخيرة عن مصير عرابي ورفقائه.

أما ثانيا فعن مصر بعد الاحتلال الإنجليزي (1882–1892) فألف عن مجلس النواب ثلاث هياكل وهي مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية ومجالس الهيئات وعن نظام الرقابة المالية وكذلك قناة السويس، وكذلك وضع بلاد السودان وأخيرًا عن نهاية حكم الخديوي توفيق لمصر.

أما عن الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع هي كالآتي:

- تميز عصر الأسرة الخديوية في تاريخ مصر الحديث عن باقي الأسر الحاكمة.
- عظم شأن الأسرة الخديوية في المؤلفات التاريخية المصرية.
- الرغبة في دراسة نظام سياسي لدولة كان نظام الحكم فيها ملكي وراثي.

أما عن أهداف اختيار الموضوع فهي:

- إنجاز موضوع لمذكرة في تخصص تاريخ الوطن العربي.
- دراسة تفاصيل الاحتلال الإنجليزي لمصر في تاريخها الحديث.
- التعرف على الأحكام الشخصية للمؤلفين اتجاه الزعيم أحمد عرابي.

وكان **المنهج التاريخي الوصفي** الأسلوب الذي اعتمدته في دراية الموضوع؛ إضافة إلى **المنهج التحليلي** لتحليل الحوادث والتطورات التاريخية واستخلاص نتائجها.

مع اعتمادي على جملة من المراجع من أهمها مصدرية لعبد الرحمان الرافعي عن مصر في عهد الخديوي توفيق ومصر والسودان في أوائل الاحتلال الإنجليزي، وكتاب الفكر العربي المعاصر للمؤلف عبد الكريم بوصفصاف.

كما واجهت صعوبات من ضيق الوقت وقلة المراجع وندرتها الورقية، كما تشعب الموضوع وتوالي التطور السريع للأحداث على المستوى السياسي.

الفصل الأول:

مصر في عهد الخديوي إسماعيل

(1879-1863)

تمهيد

أولا: سياسته الداخلية

أ- توليه الحكم

ب- تأسيس مجلس الوزراء

ج- النظام القضائي

د- قناة السويس

هـ- الجيش العسكري

ثانيا: سياسته الخارجية

أ- مع الدولة العثمانية

ب- مع فرنسا وانجلترا

ج- مع بلاد السودان

1- من الجنوب

2- من الشرق

3- من الغرب

د- نهاية حكمه

خلاصة الفصل

عرفت مصر نظام حُكم أسري بوراثة العرش من الأب إلى الابن الأكبر، وذلك بالأخص في الأسرة الخديوية التي بدأت بالخديوي إسماعيل و كلمة الخديوي هي كلمة فارسية تعني الحاكم أو السيد الذي ينبغي الاعتراف بسيادته وحكمه واستقلاله في البلاد ثم من بعده ابنه الأكبر الخديوي توفيق، فكان العهد الأول من حكم الخديوي إسماعيل الذي حكم مصر خلفا لسعيد باشا، وكان عهده مميزا لما قدمه إسماعيل باشا من جهد وسعي في سياسته الداخلية، وسياسته الخارجية طيلة فترة حكمه لمصر المحروسة من جانفي 1863م إلى غاية جوان1879م، عمل فيها على انفتاح مصر على الحضارة الأوروبية وتنفيذ المشروعات الكبرى بالأخص مشروح افتتاح قناة السويس سنة 1869م، وتطور خاص في نظام الحكم تمثل في أول مجلس نيابي في تاريخ مصر الحديث.

كما عرف عهده فنون جديدة في تكوين الجند بالجيش العسكري ,وتوسعا لنفوذ مصر المحروسة نحو بلاد السودان، والمهم أكثر هو ما مكن فرنسا وانجلترا من تسيير شؤون مصر خاصة المالية، مع موافقة الباب العالي على ذلك لسبب في ذات إسماعيل زعزع من هيبته ,ووضع البلاد في وضع لا يرضى عنه الجميع كان له الأثر البالغ فيما بعد بسبب الديون الباهضة التي ساعدت من تحكم انجلترا وفرنسا أكثر في شؤون البلاد, وهذا راجع إلى سياسة إسماعيل الخارجية التي نفصل فيها في مضمون هذا الفصل مع تبيان رد فعل الباب العالي الذي طالما يحاول الحفاظ على بقاء مصر تحت سلطته.

كما سنبين كذلك مساعي وجهود إسماعيل باشا في بلاد السودان بضم أقاليمها من جهات الشرق والغرب وخاصة الجنوب مع ذكر أهم الحملات المصرية على السودان وفوائد ذلك وحدد مصيره بأمر من الباب العالي لكن دون سابق إنذار , بل الهام هو ما يرضي فرنسا وانجلترا اللتان غيرا من الحياة السياسية للأسرة الخديوية .بتاريخ مصر الحديث الذي سندرس أهم ولاة هذا العصر.

اولا: سياسته الداخلية

ا: توليه الحكم

تولى إسماعيل(انظر الملحق رقم 1) زمام الأمور والأحكام في الديار المصرية بعد وفاة عميه سعيد باشا سنة 1863م، وفي نفس السنة حظي إسماعيل بشرف زيارة جلالة السلطان عبد العزيز فقوبل بترحيب لا مثيل له؛ حيث أنه في نفس السنة التالية قد نال إسماعيل الحظ الأوفر في أن أعطاه السلطان عبد العزيز لقب خديوي(**) وهو الذي نال هذا اللقب وكذالك اعلى راتب وزراء الدولة[1].

ونوضح الأمر بأن فرمان سنة 1841م كان ينص أن تكون وراثة العرش الأكبر لأكبر فرد من أسرة محمد علي، وذلك بموافقة الباب العالي على ذلك.

لكن إسماعيل لم يتقبل هذا إطلاقا وأدرك أنه سيكون فتنة بين أفراد الأسرة، ورغب أكثر في أن تكون الوراثة تنحصر فقط في أبناء الباشا وحدهم فقط، يعني أن تكون لابنه من بعده، وجسد ذلك في أنه انتهز زيادة السلطان عبد العزيز بمصر سنة 1866م، وأقام له حفل استقبال عظيم، وهذا ما ساعده في حصوله على فرمان يسمح بأن تكون الوراثة محصورة في أبناء الباشا فقط لكن بالمقابل هو أن تكون زيادة مالية في الضريبة(***) التي تدفعها مصر للباب العالي، وواصل إسماعيل سعيه حتى حصل على لقب الخديوي من طرف السلطان عبد العزيز، غير أن إسماعيل قد بالغ كثيرًا في تقديم أموالا طائلة على عتبة الباب العالي من اجل تحقيق غاياته[2].

(**) هو لفظ فارسي معناه الحاكم أو السيد الذي كان ينطوي على الاعتراف بسيادته واستقلاله، وكان إسماعيل يود أن يلقب العزيز ولكن الباب العالي رأى هذا محال لثلاثة أمور:

1. أنه اسم من أسماء الله الحسنى لا يطلق على الفرد.
2. هو اسم خص به السلطان عبد العزيز.
3. أن السلطان سيصبح عبد لإسماعيل إذا أعطاه اللقب.

(1) جرجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، ج2، مطبعة المقتطف، مصر، 1889، ص156.

(***) حيث ارتفعت الضريبة إلى 600.000 جنيه سنويا.

(2) عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر " محمد عبدو وعبد الحميد بن باديس نموذجا "، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص40.

ب: تأسيس مجلس الوزراء

كان الخديوي إسماعيل أول من أسس نظام دستوري بالنمط الحديث من بين ولاة أسرته السابقين، وهذا ما غير في سيرورة نظام البلاد إلى الأحسن، حيث أزال ما أسسه محمد علي باشا من المجلس الخاص هو مجلس الوزراء وأعاد تشكيله المجلس المخصوص، وكان هو الذي يرأس جلساته وحتى أنه وسع من اختصاصه.

إلا أن الأهم في الأمر هو أنه هو ذاته صاحب القرار الأول والأخير فيه، وتبعا لهذا الأساس أعاد إسماعيل باشا مجلس الشورى بتسمية " مجلس شورى النواب " في 19 نوفمبر 1866[1].

وكان هذا المجلس النواب ينتخب أعضائه لمدة ثلاث سنوات من طرف عمد ومشايخ البلاد في المديريات وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية، ودمياط، وعدد نواب كل مديرية بحسب تعداد سكانها، أما لاجتماع هذا المجلس كان شهرين في كل سنة بشكل سري مع حق إسماعيل الخديوي بتعيين رئيس المجلس والوكيلين[2].

ولقد وضع إسماعيل بجانبه وزراء يعمل معهم في تسيير شؤون البلاد لما لهم من فطنة عقلية في الأمور السياسية الدولية وهم: نوبار باشا، شريف باشا، علي مبارك باشا، مصطفى رياض باشا[3].

لكن الخديوي إسماعيل كان قريبا أكثر من أخوه في الرضاعة إسماعيل صديق باشا ويستشيره كثيرًا، غير أنه كان يقدم له القرارات الخاطئة السيئة التي كان إسماعيل يتغاضى عنها في بعض الأحيان[4].

وكذلك كان الوزير نوبار (انظر الملحق رقم 2) باشا أحد المقربين من الخديوي إسماعيل وهو من الوزراء السابق ذكرهم، وهو الشخصية الأكبر ظهورا في تاريخ مصر في ذلك العهد.

---

(1) ناصر الأنصاري: المجمل في تاريخ مصر " انظم السياسة والإدارية "، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص250.

(2) عمر الأسكندري، سليم حسن: صفحات من تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 1997، ص-ص235-236.

(3) إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879، مج.م، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ص148.

(4) إلياس الأيوبي: المرجع نفسه، ص149.

وكان مجلس شورى النواب يعقد ثلاث ادوار انعقاد ثم من بعدها تقام انتخابات جديدة وتشكيل مجلس جديد سنة 1870م، يجتمع على ثلاث دورات انعقادية في سبتمبر 1874م و1875، أما من جهة التقسيم الإداري وكانت مصر في عهد إسماعيل مقسمة إلى تسع محافظات هي: القاهرة- الإسكندرية- رشيد- دمياط- بورسعيد- العريش والإسماعلية والسويس والقصير، بالإضافة إلى ثلاثة عشرة مديرية هي: الجيزة- الغربية- الشرقية- والدقهلية- المنوفية- القليوبية- البحيرة- بني سويف والفيوم والمينا وبني مزار- أسيوط- جرجا- قنا- إسنا.

وللتوضيح أكثر نستعرض بعض النقاط الأساسية من اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب:

- تأسس هذا المجلس مبني على المداولة في المنافع الداخلية والتصورات التي تراها الحكومة.

-يجوز انتخاب من بلغ عمره 25 سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون راشدًا والكمال ومعروفا عند الحكومة ومن أهالي أولاد الوطن.

-يحرم- من صلاحية الانتخاب من حكم على أمواله وأملاكه بالإفلاس.

- أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصًا.

-لا يعقد المجلس إذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث وإن كان له عذر ضروري فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر وإن لم يقبل ينتخب بدله.

-لا يصوغ التوكيل عن أحد الأعضاء بل هو يحضر المجلس بنفسه.

كذلك نستعرض أهم النقاط من قانون مجلس الشورى:

-مجلس الشورى يكون بمصر المحروسة.

-رئيس المجلس ووكيله ينصبان من طرف الخديوي.

-يفتتح المجلس الخديوي إسماعيل أو الموكل بقراءة المقالة.

-بعد الافتتاح والقراءة يقسم الأعضاء إلى خمسة أقلام بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضًا والعكس كذلك.

- ترتب إشغال المجلس بالأرقام حسب ما يراه رئيسه وذلك موضح في دفتر معين. [1]

-مجلس شورى النواب لن يجبر أحد على الحضور بالشورى مع ترتيب عقوبات، على من لم يحضر مجلس الشورى يسجل بقائمة تصل رئيس المجلس كل صباح عن الحضور[2]

.ج: النظام القضائي

كانت المحاكم الأجنبية في عهد الخديوي إسماعيل موجودة، حيث قدر عددها بخمسة عشر(15) محكمة، وهذا ما اوجد عائقًا أمام إسماعيل في أن يقيم محاكم منظمة، ذلك أن خطر تلك المحاكم الأجنبية كان كبير في أن هذه الأخيرة كانت تحاكم الحكومات نفسها في البلاد المصرية، ففكر إسماعيل ووزيره نوبار باشا في إنشاء محكمة مختلطة تخفف من أضرار المحاكم القنصلية، رغم معارضة فرنسا والباب العالي وعلماء مصر الذين أعلنوا أن هذه المحاكم تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

جسد نوبار باشا ومولاه فكرتهما على ارض الواقع بعد تسعة أعوام 1876م، بإنشاء ثلاث محاكم من الدرجة الأولى في القاهرة والإسكندرية[3]، وفي الحقيقة كانت تلك الفكرة في بال إسماعيل قبل أن يتولى الملك، لأنه أراد أن يغير قوانين القضاء هذه التي كانت منذ عهد محمد علي وهي مجرد حبر على ورق، إضافة أنه يعرف عظم مزايا الأجانب، فأراد إنشاء محاكم مختلطة يتساوى فيها المصري وغيره، وبعد مرور سبع سنوات من حكمه شاور إسماعيل نوربار باشا وزير الخارجية الفرنسي ووافق على ذلك، رغم معارضة دول أوروبية على ذلك لكن نجاح المشروع يعود لفضل وزرائه وهم: شريف باشا، رياض باشا ونوبار باشا[4].

لكن المحاكم المختلطة كانت نتيجة إنشائها ليست كما أمل إسماعيل، لأن محاكم القنصليات كانت سلطتها فوق الخديوي نفسه وتوجب بعزله، غير أن الأهالي كانوا يفضلون بطرح قضاياهم أمام المحاكم المختلطة، والمهم أكثر هو انه قبل هذا كلّه نستدرج المعارضات التي ظهرت في وجه إسماعيل باشا:

1- ناصر الانصاري : المرجع السابق ،ص 251.

(2) ألفريد سكاون بلنت: التاريخ السري لاحتلال انجلترا لمصر، مر الشيخ محمد عبده، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2008، ص- ص42-47.

(3) عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص- ص41-42.

(4) عمر الأسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 1996، ص- ص221-223.

أولا: معارضة فرنسا وبريطانيا لهذا المشروع ورفضها التام، لأن سلطة المحاكم المختلطة تهدد سلطتهما في مصر.

ثانيا: هي معارضة الباب العالي بحجة أن المشروع مخالف للشرع.

ثالثا: من العلماء في القاهرة بأن هذا لا يتفق مع الدين حيث أن عزل إسماعيل باشا المفتي المصرح بالرفض وحلّ مكانه مفت اخرر؛ وقد شكلت هذه المحاكم(*) في 1 جانفي 1875م/1291هـ وبادرت بأعمالها في فيفري 1876م/1293هـ[1].

د: الجيش العسكري

عند انتقال الحكم إلى يد الخديوي إسماعيل أولى اهتماما كبيرا بالجيش، حيث قام بإرسال بعثة حربية لفرنسا تتكون من خمسة عشر (15) ضابط وهم: شاهين باشا، إبراهيم باشا السوارى، علي بك الطوبجي، علي بك وهب، يوسف بك صديق، محمد بك رضا، محمود بك سامي، إسماعيل بك أيوب، عبد القادر بك حلمي، مصطفى بك فهمي وعثمان بك غالب، احمد أفندي، حسين أفندي مظهر، حيث تعلم هؤلاء كل ما يخص الفنون الحربية في المدارس العسكرية الفرنسية.

حيث بدأ إسماعيل بإعادة تنظيم الجيش وفتح مدار حربية، كما أنه استدعى الكولونيل ميرشبه برفقة بعثة حربية فرنسية سنة 1864م، وعلى كل هذا قد انشأ إسماعيل مدارس حربية سنة 1865م وهي: مدرسة السواري (الفرسان) ومدرسة الطويجية والهندسة الحربية، ومدرسة أركان الحرب، وإضافة إليها خمس مدارس بعد ذلك[2].

أما بالنسبة للأسطول البحري فق كان الأسطول ينقسم إلى قسمين: أسطول البحر الأحمر وأسطول البحر الأبيض؛ فالأول كان يتكون من ثماني سفن تعرف باسم رابورات، أما أسطول البحر الأبيض المتوسط فهو يتكون من خمسة عشر دايورا إضافة إلى ستة قرويتا(**)، في حين أن الذخيرة الحربية كانت موجودة بقصر النيل، أما مخازن الأسلحة فكانت موجودة في القلعة وفي

(*) أعمال المحاكم المختلطة تختص بالقضايا المدنية والمخالفات التي يكون فيها فردين أوربين مختلف الجنسية وكذلك في نزاعات موضوعها عقار وهي مستقلة عن الحكومة ويعين بها اثنتا عشر دولة من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

(1) عمر الأسكندري وسليم حسن: المصدر السابق، ص224.

(2)*عبد العظيم رمضان": رؤية وثائقيةجديدة لجيش الخديوي اسماعيل,"مجلة السياسة الدولية*,العدد9,جانفي,ص ص194-195

الحوض المومود، وكان منها 15246 سيفا من كل الأنواع ومدافع بعيارات مختلفة من 95، 110، 22 عيار وكذلك توجد بنادق فرنسية وأخرى انجليزية الصنع.

أما في السودان فقد بلغ جيش الخديوي إسماعيل في السودان إلى 5432 إجمالا وموجود منهم ضباطًا وجنودًا وتابعين[1].

وقد اكتسب الخديوي إسماعيل خبرة من تنظيم الجيش حيث أنه كان يأخذ عن والده إبراهيم باشا الذي كان قائد الجيوش بجدّه محمد علي[2].

هـ: قناة السويس

منذ أن وليّ علي بك واليا على مصر تحت رعاية الدولة العثمانية بدأت أنظار فرنسا وانجلترا تشد نحو قناة السويس، وخاصة فرنسا بفتح ترعة مائية تربط ماء البحر الأحمر بماء البحر الأبيض المتوسط، وذلك لتسهيل تجارة لنقلها نحو الشرق والغرب، لكن محمد علي عمل على ربط هذا المشروع في فترة حكمه والحفاظ على أمن البلاد وأنه يخاف إن نجح هذا المشروع قد يغير من جغرافية مصر أو من موقعها الجغرافي فتكون مكانًا للتنافس الأوروبي، لكن سعيد باشا أعطى لفرنسا حق امتياز القناة في فترة حكمه، بفتح القناة البحرية لكسب صداقة فرنسا ويتم ذلك في 30 نوفمبر سنة 1854م، لكن الحكومة الانجليزية أرادت أن تمنع الوالي عن هذا القرار في حين حسن علاقاتها مع فرنسا في ذلك الوقت هو العائق على ذلك حجج هي:

-أن المشروع يستلزم نفقات كثيرة

-المشروع سبب تأخر من إكمال مشروع السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس.

وتريد فرنسا إنشاء المشروع لإنشاء مستعمرة فرنسية في شرق مصر وإبعاد هذه الأخيرة عن الدولة العثمانية، حيث نجح ستراتفوردي كليف الانجليزي في إقناع الباب العالي وتعقيد الأمور حيث أبطل المشروع فتح القناة[3].

وكذلك وصل الأمر بانجلترا إلى أن أرسلت أساطيلها في ميناء الإسكندرية سنة 1859م، منبهة بإقالة سعيد باشا دون تنفيذه، لكن دلسيس منع مصر على تنفيذ المشروع وأصر على عقد

---

(1) عبد العظيم رمضان: المرجع نفسه, ص196.

(2) مذكرات زوجة الخديوي عباس الثاني، دار الهلال، العدد356، أوت 1980، ص14.

(3) محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس، المكتبة التجارية الكبرى، د.ب، د.س، ص- ص30-37.

الامتياز بحفر القناة حيث نجح من ذلك في 5 يناير 1856م ساعده على ذلك موافقة شركة الهند الشرقية وشركة الملاحة الشرقية، وكلها شركات بريطانية، لما سيكون لها بالربح الوفير والسرور إلى رأس الرجاء الصالح، وسنتطرق إلى أهم شروط عقد الامتياز:

أولا: تستعير الشركة القناة لمدة 99 سنة بداية من تاريخ افتتاحها بعدها تعود الملكية لمصر.

ثانيا: تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة تكون المياه ملكا للشركة.

ثالثا: يستوي الشركة على جميع الأراضي الموجودة على جانبي القناة دون مقابل (بعرض كيلو مترين من الجانبين).

رابعا: تقدم الحكومة العمال اللازمين لحفر القناة وتدفع الشركة أجورهم وحدد بـ 25 سمر أي قرشا واحدا.

خامسا: تأخذ الشركة 15% من أرباح الشركة والمؤسسون ياخذون95%.

سادسا: إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية عن الآلات.

سابعا: للشركة حق إخراج من المناجم والمحاجر كل ما تحتاج من مواد لأعمال المباني.

ثامنا: حق الشركة في نزع الأراضي من مالكيها التي تلزم المشروع بتعويض مالي:[1]

- حيث تولى إسماعيل باشا مقاليد الحكم كان مؤيدا للمشروع لكن غير مواقف على شروط عقد الامتياز للشركة الفرنسية لأنها أهانت الفلاحين المصريين الذين عملوا بغير إنسانية تحت الشمس الحارقة[2].
- وإيرادات السكك الحديدية وكلّ هذا لإنشاء مشاريع الفائدة الأكبر منها لبريطانيا، وكان إسماعيل يصرف تلك القروض في أعمال مختلفة حتى أعلن إسماعيل إفلاسه في 7 أفريل سنة 1876م[3].
- كما انفق إسماعيل أموال مصرفي مشاريع لا تفيد البلاد كذلك قد أنفقها في إقامة الحفلات والولائم ورشوة رجال الباب العالي، وتكوين رحلات السياحة في عواصم المدن الأجنبية حتى وصل الوضع للإفلاس، كما ذكر سابقا فاضطر إسماعيل لإنشاء لجنة صندوق تهيئة للدائنين، حيث ترسل الدول الدائنة موظفيها للعمل في مصر وبالتحديد في الحكومة،

---

(1) فوزي جرجس" دراسات في تاريخ مصر السابق منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.س، ص- ص57-58.

(2) محمد صفوت: انجلترا وقناة السويس، المرجع السابق، ص38.

(3) فوزي جرجس: المرجع اسابق، ص، ص32، 63

فيتقاضون مرتباتهم منها، وهذا يلمح على أنه تنازل للخديوي لإقامة حكومة أجنبية بمصر والاستقلال عن الدولة العثمانية حتى أصبح وضع الحكومة المصرية تحت مراقبة فرنسا وانجلترا ويسيرون شؤونها منذ تأسيس ذلك الصندوق في 2 ماي 1876م[1].

ولقد بعثت الحكومة البريطانية لإسماعيل باشا خبر عن سوء معاملة العاملين الفلاحين في حفر القناة بغاية إنهاء المشروع، وما زاد سوء علاقة إسماعيل باشا بالقنصل الفرنسي العام دي بوفال، حيث طلب الباشا تأييدا من الباب العالي توقف المشروع أمام فرنسا، لكن دي ليسبس لم يفقد الأمل في إكمال مشروعه، لكن الباب العالي كان يؤيدًا للباشا إسماعيل، لكن لم يرد تعطيل المشروع بعد مرور أربعة سنوات على بدء الحفر فعاد هذا بالضرر على المساهمين البريطانيين في أسهم القناة وكذلك، لكن حسم الصراع بأن خفف من معاناة الفلاحين ودفع إسماعيل باشا تعويضا للشركة يبلغ ثلاثة ملايين جنيه مقابل استغلال الشركة عن الأراضي القريبة منها لمصر، وفشلت محاولات انجلترا[2].

إلى أن تم حفر الترعة في قناة السويس في 17 نوفمبر 1869م(انظر ملحق رقم3).

وأرهق هذا الاحتفال الخزينة المصرية والشعب المصري وحتى ترعة السويس وأشغالها، من تحضير السكك الحديدية الممدودة، وميناء الإسكندرية، وتلغرافات وفنارات وتنوير، غاز، أحياء مسارح وكل ما يلزم لإنشاء بلد، فقدرت التكلفة بأكثر من سبعة عشر مليون جنيه مصري[3].هذا ما أرهق الخزينة المصرية دون أن يكترث إسماعيل لهذا.فكان المهم لديه هو أن بجمع الحشود من الملوك العرب والأجانب وهو سيد الموقف وصاحب الضيافة.

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، - ص45-46.

[2] محمد صفوت: انجلترا وقناة السويس، المرجع نفسه، ص- ص46-47.

[3] الياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل، مصدر سابق، ص248.

ثانيا: سياسته الخارجية

ا: مع الدولة العثمانية

إن الخديوي إسماعيل قبل أن يتولى الحكم على مصر كان يضع في باله مخططا بأن يوطد علاقاته مع الباب العالي، بأن يتحصل منه على الحقوق والمزايا من الحكومة العثمانية في سبل توسيع نطاق مصر فوصولا للاستقلال التام.

وبأكثر تفصيل أثناء فترة حكم إسماعيل كان السلطان العثماني آنذاك هو السلطان عبد العزيز، حيث تمكن إسماعيل من الحصول على لقب الخديوي كامتياز له كما ذكرنا سابقا، حيث بدأ إسماعيل سعيه في تعديل نظام وراثة العرش بأن من بعده لأكبر أبناءه، وقد ساعد في ذلك عبد العزيز قبل أن يتولى الحكم في وقت السلطان مصطفى علي باشا رغبة منه في تغيير مقاليد حكم الدولة العثمانية، فصدر الفرمان في 27 ماي 1866م وأعلنه شريف باشا للهيئات السياسية.

وتوطدت العلاقة أكثر حيث طلب السلطان علي باشا من إسماعيل باشا إمداد تركيا بالجنود لدعمها أكثر في حرب البلقان في 1866م، هذا لأن الدولة العثمانية تلزم ولاياتها على إمدادها أثناء الحروب والأزمات، لكن إسماعيل كان يخشى أن يعود ذلك بالإفلاس على الخزينة المصرية، حيث أنه بقي يواصل سعيه في استقلال مصر عن الدولة العثمانية.

فقدم لنوبار باشا مذكرة وكانت بها المطالب المقدمة للسلطان وهي:

- أولا: أن يمنح والي مصر زيادة جيشه وأسطوله حسب الظروف.
- ثانيا: أن يعطي حق منح كل الرتب المدنية والحربية دون الرجوع إلى الأستانة.
- ثالثا: أن يمنح نيشان المحيدية دون إذن من السلطان.
- رابعا: أن يستبدل باسم الوالي أو الحاكم العام لقب العزيز.

خامسا: أن يكون للولاية ممثلون لدى الدول الأجنبية. (1)

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل من سنة 1863م إلى سنة 1879, دار المعارف, 1967, الإسكندرية , ص 179 , 180

– سادسا: أن يكون للولاية حق عهد المعاهد وبعامة المعاهدات الجمركية، وعزم إسماعيل باشا على هذا وإن رفض طلبه قرر أن يسحب قواته من جزيرة كريت، لكنه نجح في ذلك وجاز على موافقة السلطان بأن لبث يستميله[1].

لكن علاقة مصر بالباب العالي عرفت تأزمنا أكثر ما بين سنين (1872-1869م) لأنه كان على استعداد بتغيير كلمات النظام العسكري وللأوامر العسكرية ودعمها للغة العربية بدلا من تركية، وأمر باستبدال اللغة التركية بالعربية في الدواوين والمصالح وإبقائها مع الفرنسية، وهذا ما خلق القلق في الأستانة بالباب العالي، فبدأ علي باشا بطلب من إسماعيل الخديوي بتبرير مسلكه عن طريق كامل بك الوكيل فبرر موقفه أنه يدافع عن نفسه إن فكروا في خلعه.

وبعدها أرسل إسماعيل العالي باشا مبلغ مائة ألف جنيه إسترليني ليسلمها له رياض باشا لكن السلطان كان يعاني المرض، فقد كان حجر في حلق إسماعيل في طريق تحقيق أهدافه، فواصل في أن طلب من محمود نديم في أن يساعده في أمر المحاكم المختلطة فطلب منه مبلغ 60 ألف جنيه تركي لنفسه و100 ألف جنيه للسلطان ذلك لكي يعرقل سيره في الاستقلال عن الدولة العثمانية، إلى أن يبوأ الحكم السلطان عبد العزيز في 1872م وأعطى حق الحصول على امتيازات لأسرة الخديوي إسماعيل سنة 1873م[2].

وتمثل فرمان 1973م حرية التصرف المادي لإسماعيل باشا في مصر، حيث تمادى أكثر في أن طلب من السلطان عبد العزيز أن يمنح امتياز تعيين قناصل تجار بين لدى الدول الأوروبية لكن السلطان لم يكن يرغب في ذلك لأن الصرب ورومانيا سيطالبون بامتيازات هائلة كذلك، حيث ساءت العلاقة أكثر بين إسماعيل باشا والسلطان عبد العزيز أكثر إلى عزل عبد العزيز في 1874م وقتل، وتولى مكانه السلطان مراد، ومن أسباب تفاقم سوء العلاقة الوضع المادي للدولة العثمانية ورفض الخديوي إسماعيل المساعدة، وإسرافه للمال الكثير في بلاده حيث تفاقم عليه الديوان إلى أن قرر الباب العالي عزله[3].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص- ص43-44.

[2] إلياس الأيوبي: مصدر سابق، ص235.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)، دار المعارف، 1967، ص147.

ب: مع فرنسا وانجلترا

بدأت الجذور الأولى للعلاقات الفرنسية المصرية على حد أقوال المؤرخون في عهد محمد علي من خلال بقاء عدد من القناصل والضباط الفرنسيين بمصر بعد سقوط نابليون من بينهم للكولونيل سيف Séve، أما بالتحديد في عصر إسماعيل باشا.

كان توغل النفوذ الفرنسي خاصة في التأثير السياسي والاقتصادي وهذا راجع إلى اتجاهات إسماعيل الخاصة، حيث وصل الأمر إلى توظيف أجانب في مجلس النظار المصري سواء فرنسيين أو انجليزيين حيث انتهى النفوذ الأجنبي بالاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882م[1].

أما بالنسبة لانجلترا بدأ انطلاقها بمصر من خلال إلحاحها على تنفيذ مشروع قناة السويس بإنشاء السكة الحديدية من مصر إلى الإسكندرية في عهد إسماعيل باشا، وكذلك إصرار فرنسا على إفشال هذا المشروع، وهذه الحالة بالتحديد فتحت الباب الواسع للنفوذ البريطاني والفرنسي على مصر في عهده.

مع تواصل المراسلات السياسية والوزارية ما بين الخديوي إسماعيل ومبعوثيّ فرنسا وانجلترا حول مشروع القناة في بدايات حكمه سنة 1863م، لكن إسماعيل بتوجهاته الخاصة زاد من سوء العلاقات أكثر من خلال ديونه (انظر ملحق رقم 4) المتزايدة من البنوك الفرنسية والانجليزية مقابل أن يرهن مديريات البلاد وتوصل الأمر إلى كذلك رهن عوائد الجمارك وعوائد الملاحة البحرية.

وبالحديث عن عمل اللجنة فإن بريطانيا أرسلت مندوبها السيد جوش المليونير الانجليزي صاحب أول بنك استدانت منه مصر، والمندوب الفرنسي هو السيد جوبيير، ولم تكن بريطانيا إصلاح أوضاع مصر الاقتصادية بل تريد الغوص أكثر وسيطرتها أكثر بأمر من إسماعيل باشا بتأسيس وزارة جديدة برئاسة نوبار باشا، وزيرها المالي انجليزي والفرنسي للأشغال.

وهذا ما هو إلا وسيلة لتامين المصالح الأجنبية والحصول على امتياز أن أسس لهم إسماعيل المحاكم المختلطة في جانفي 1876م، بحجة أنهم لم يحصلوا على أموالهم التي اقرضوها للخديوي إسماعيل، وهذه المحاكم المختلطة كانت لها حق السيادة على الحكومة

---

[1] عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517-1956)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص- ص170-172.

المصرية في إبطال أي قانون يمس الأجانب، وعلى هذا فإن بريطانيا هي صاحبة النفوذ الأكبر في مصر تسعى على تصفية النفوذ الفرنسي[1].

ج: مع بلاد السودان: 1-من الجنوب

عند وصول الخديوي إسماعيل للحكم سنة 1863م كانت السيطرة المصرية ضعيفة على بلاد السودان منذ عهدي عباس وسعيد لعوامل مختلفة منها:

اتساع المشروعات المالية الأوروبية بمصر والبحث عن مناطق للاستثمار، انفتاح السودان للمؤثرات الخارجية، لكن إسماعيل كان قد بين عن اهتمامه لبلاد السودان من خلاله محاولته لإصلاح نظام الإدارة(انظر ملحق رقم5) المختلفة وتيسير اتصال السودان بمصر بأحداث وسائل الاتصال من السكك الحديدية والسفن التجارية وكذلك التلغراف وانجاز مشاريع عمرانية وتعليمية واقتصادية، وكان يدير شؤون الإدارة بالسودان عدد من الحكماء الإداريين هم: موسى باشا حمدي، جعفر صادق باشا، جعفر مظهر باشا وإسماعيل أيوب مع مشاركة عدد من السودانيين في الحكم الإداري وأنشأ مدارس للتعليم[2].

وكان إسماعيل باشا يرغب في ضم الجزء الجنوبي من السودان الذي كان يعمره السكان المحليين فأمر بقيام اكتشافات في جنوب السودان بقيادة الانجليزي صموئيل بيكر تأكيدا لأهداف بريطانيا وتحقيق مصالحها في بناء مستعمرة واسعة بإفريقيا بفضل جنوب السودان عن شماله وضمه لمستعمراتها عن طريق المساعدة المصرية، فبدأ بيكر بجملة عسكرية غلى الجنوب مستغلا التدهور الأمني هناك واضطهاد السكان[3].

وقد تولى بيكر هذه في جنوب السودان مقابل راتب سنوي قدره 10 آلاف جنيه مصري، بشرط أن يكون عمله لمدة سنتين فواصل حملة الشرسة على جنوب السودان بأمر من إسماعيل، فكان يزرع الكراهية بين أفراد القبائل ويسرت مواشيها ليؤمن قوت جنوده فحقق مساعيه في أنه يمكن من احتلال أراضي شاسعة حتى أوغندا وأسس ثلاث محطات عسكرية في غدكرة وفانيكو ونويرا.

(1) فوزي جرجس: مرجع سابق، ص- ص66-68.

(2) شوقي جمل: عبد الله عبد الرزاق: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص- ص215-216.

(3) دريد الخطيب، محمد أمير الشب: انفصال جنوب السودان " الجذور والتطورات والتداعيات "، ، د.ب، د.س، ص- ص385-386.

لكن الخديوي إسماعيل كان يعرف بتصرفات بيكر السيئة دون أن يحاول تغييرها في البداية[1] وبعدها كلف الانجليزي شارس جورج غردون مقابل 2000 جنيه مصري، أما بيكر غادر السودان عائدا إلى بريطانيا، وبخصوص سياسة غوردن لقد اختلفت عن سياسة بيكر بل تمكن من كسب ودّ القبائل الجنوبية بدعم الموظفين الألمان و الأمريكان، كما أنشأ حوالي 10 محطات عسكرية والأكثر من ذلك أنه قضى على تجارة الرقيق وعزز التجارة بين الشمال والجنوب وفرض سيطرته الكاملة على أوغندا وأقنع ملكها منيسا باعتناق الدين الإسلامي لكن المفاجئ في الأمر هو ظهور رحالة انجليزي آخر في أوغندا أقنع ملكها أن أقوى دولة بالعالم هي انجلترا ويجب اعتناق الدين المسيحي فتخل عن الدين الإسلامي وتنصر، كما قام بالتعذيب والفساد على الحاميات المصرية وما كان على غوردن إلا أن سحب الحاميات من أوغندا بدون استشارة الخديوي إسماعيل الذي طلب منه العودة مقابل أن يكون في منصب الحكمدار على السودان فقُتل وكان من سنة 1877م إلى غاية سنة 1879م[2].

ونظرا لما حققه غوردن من محاربة تجارة الرقيق في جنوب السودان، توصل إسماعيل باشا إلى توقيع اتفاقية مع بريطانيا للحد من هذه التجارة المهنية للإنسان سنة 1877م، وقد ورد في هذه الاتفاقية أن الرق سينتهي بعد مرور 12 سنة على تاريخ توقيع هذه المعاهدة، فلقد ذكر السير آرثر عن غوردن وقال: " عندما كان غردن يعجز عن معاقبة تجار الرقيق بالقتل رميا بالرصاص، كان يغير بهم بالسياط ويصادر جميع ممتلكاتهم ويتبرع ينزع عنهم ملابسهم حتى يسيروا كما كان آدم يمشي عريانا لا يستره شيء "

.2-من الغرب:

وكان الخديوي إسماعيل يواصل مسيرته التوسعية في السودان فبعد الجنوب توجه نحو الغرب ليجسد فيه سيطرته ويفرض عليه الإدارة المصرية التي ضمت إليها دارفور وإقليم بحر الغزال[3] انظر ملحق رقم6 بفضل جهود الزير باشا السوداني، الذي سيطر على الغرب السوداني وشكل فيه حكومة وترأسها وألف مجلس شوري وفيه إسماعيل مديرا على بحر الغزال سنة 1872م واستولى على منطقة الرزيقات والفاشر في سنتي 1873 و1874م ورقيّ إلى رتبة الباشا، لكن

---

(1) أمل عجيل: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية " ليبيا- السودان- المغرب "، ص85.

(2) نفس المرجع، ص86.

(3) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص218

أجبر على لبقاء في قصر في مصر بأمر من إسماعيل باشا بسبب خلافه مع حكمدار السودان بشأن زيادته للضرائب طالبا منه تخفيضها[1].

3-من الشرق :فقد تفاوض الخديوي إسماعيل مع السلطان العثماني في سنة 1865م من أن يتحصل على ميناء مصر بمقابل 37500 جنيه، أملا في ضم بعض المناطق من الساحل الشرقي من إفريقيا لكن بريطانيا حالة دون ذلك في المنطقة، لكن الخديوي إسماعيل واصل توسعه بالشرق السوداني مستعينا بالسويسري موزنجر فولاه حاكما على شرق السودان في فيفري 1873م وتوسع على المنافذ البحرية ذلك ما خلف خلاف مع الحبشة لأنها تريد كذلك الاستيلاء على المنافذ البحرية، فتواجه الجيشان في معاك حامية دون نصر أي طرف، رغم ذهاب غوردون إلى أريتيريا للتفاوض مع ملك الحبشة يوحنا لكن الحال كما هو دون الوصول إلى حلّ[2].

ويرجع بين توسع إسماعيل باشا بشرق السودان إلى موافقة الباب العال بعد ذلك، لأن بعض المناطق بشرق السودان المطلة على البحر الأحمر تابعة له فوافق على ضمها لمصر مقابل الزيادة بالجزئية السنوية وهذه المناطق هي: سواكن- مصوع- بربره- زيلع- هور[3].

د: نهاية حكمه

بعد تفاقم ظاهرة الديون من الدول الأجنبية على الخديوي إسماعيل فتزايد الخطر إلى حدّ أقصى ذلك ما جعله ينتبه لهذا الخطر بفضل توجيهات جمال الدين الأفغاني[*] في دروسه وخطبه الثورية، وكذلك مقالات الشيخ محمد عبده[**] في جريدة الوقائع المصرية، فقام إسماعيل باشا بحلّ النظارة الأوروبية وعزل وزيرها نوبار باشا والوزيرين الفرنسي والانجليزي، فباشرت فرنسا وانجلترا بتهديد إسماعيل بأن يتنازل عن العرش لما فعله في النظارة الأوروبية فكان يرفض ذلك[4].

فما مشاعل الضغط على سلطان الباب بأن يقوم بعزل الخديوي إسماعيل فوافق السلطان بأن إسماعيل سعى كثيرًا نحو نزعته الاستقلالية وإفلاس الخزينة المصرية[5]، وعين توفيق خديويا

---

(1) أمل عجيل: مرجع سابق، ص76.

(2) أمل عجيل: المرجع سابق، ص- ص86-87.

(3) شوقي الجمل: المرجع لسابق، ص225.

(*) جمال الدين الأفغاني: أحد الأعلام البارزين في النهضة المصرية وأعلام الفكر العربي (1839-1897).

(**) محمد عبده: عالم دين وفقه ومجدد إسلامي مصري من دعاة النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي والمصري.

(4) عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص241.

(5) شوقي الجمل: المرجع نفسه، ص241.

لمصر في 30 جوان سنة 1879م، غار إسماعيل باشا القاهرة متوجها إلى الإسكندرية على متن الباخرة[1] ثم إلى أوروبا وبعدها إلى نابولي بايطاليا بالتحديد التي بقي بها حتى سنة 1888م[2].

وعند ركوبه الباخرة كان ابنه توفيق لوداعه، فقال لابنه قولا: " لقد اقتضت إدارة سلطاننا المعظم أن تكون يا اعز البنين خديوي مصر فأوصيك بإخوتك وسائر الكل برًّا واعلم أين مسافر وبودي لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف أن توجب لك الارتباك عير أنني واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأي ذوي شورى وكن اسعد حالا من أبيك ".

وفي نهاية السنة عاد إسماعيل إلى الأستانة التي توفيّ بها سنة 1895م في 02 مارس[3].

(1) أمل عجيل: المرجع نفسه، ص90.

(2) شوقي الجمل: المرجع نفسه، ص242.

(3) جورجي زيدان: مصدر سابق، ص275.

وفي نهاية هذا الفصل استخلص أن حكم الخديوي إسماعيل لمصر المحروسة كان عهدًا متميز عن باقي حكم أفراد أسرته من حيث أنّه قد نال امتيازات من الباب العالي,لم يسبق وأن حصل عليها أي حاكم من أسرته من بعده ولا من قبله حتى أنّه قد ضمن بقاء وراثة العرش من حق ابنه الأكبر وكذلك أنه حصل على لقب الخديوي لمصر بدلا من والي مصر، كما تميّز عهده بالتغيير على مستوى نظام الحكومة بأن يجعل مصر بنظام عصري متمدن مغاير في الحكم عمن حكم مصر قبله من أسرته العلوية، ولم يرضى إلا وأسس نظام حكم عادل لشعبه تمثل في المحاكم المختلطة ليخفف عنهم حكم الأجانب فيهم ,رغم أنه قد عرف بحبه لهم وعمق ثقافته الغربية وسعيه في أن يجعل مصر المحروسة قطعة من أوروبا في مجال التعمير والبناء، وعزز من امن البلاد وطور من طريقة تكوين الجند وتزويدهم بأسلحة وجنرالات ذو خبرة واسعة في الميدان العسكري,تمثل في تنامي السيطرة المصرية في بلاد السودان وتسييرها اداريا.

إلا أنّ اسماعيل باشا ساعد في مساعي توغل الأجانب أكثر من خلال فتح الشركة الانجليزية لقناة السويس التي يكون لها الأثر فيما بعد في الأزمة المالية، أما بالنسبة لسياسة الخديوي إسماعيل الخارجية فكانت ذات وجهين؛ فالوجه الأول كان مع الباب العالي حيث أنه كان يسعى لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية والحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات الممكنة من سلاطينها والتقرب أكثر منهم والسفر إليهم، كما قد أخطأ في فتح الباب الواسع لفرنسا وانجلترا في تسيير شؤون مصر خاصة انجلترا في مساعدة إسماعيل في استعانته برحالة انجليزي في التوسع بفتح بلاد السودان، لكن الأهم أن عهد إسماعيل انه كرس للأجانب كل الظروف للتحكم في زمام الامور للادارة المصرية بوجه غربي كان ذلك لأن الخديوي إسماعيل بالغ في ديونه من فرنسا وانجلترا، واستخدمها في تحقيق مساعيه الشخصية في إغراء ملوك الدولة العثمانية وسلاطينها دون أن يفكر بمصلحة البلاد حتى أنه رهن فوائد الصفقات، إلى أن رحل عن مصر وتركها في وضع لا تحسد عليه و الشعب كان هو المتضرر باكبر قدر.

الفصل الثاني:

مصر في أوائل حكم الخديوي توفيق

(1881-1979)

تمهيد

أولا: سياسته الداخلية

أ- توليه الحكم

ب- تأسيس مجلس الوزراء

ج- النظام القضائي

د- قناة السويس

ثانيا: بوادر الثورة العربية

أ- أسبابها

1- الأسباب الخاصة

2- الأسباب السياسية

3- الأسباب الاقتصادية

ب- مطالب العرابيين

ج- ردّ فعل الخديوي توفيق

د- أحداث قصر عابدين

هـ- المواقف الدولية

1- موقف الدولة العثمانية

2- موقف فرنسا وانجلترا

خلاصة الفصل

بعد عزل الخديوي إسماعيل تولى مكانه ابنه توفيق الذي أعطاه الفرمان صلاحية ذلك وتولى مقاليد الحكم، حيث بدأ الاهتمام نحو الجوانب السياسية فأسس وزارة جديدة برئيس جديد كما سنفصل في مضمون الفصل.

كما أولى اهتمامه إلى بعض الجوانب من الجانب القضائي الذي عرفته مصر الحديثة في شكل المحاكم الأهلية، التي وسع من انتشارها وزاد من نفوذها في معالجة قضايا المصريين كما أعاد تكوين ميثاقها.

فكانت مصر في أوائل حكم توفيق باشا عرفت تنظيمات جديدة كان منها السلبي أكثر من الايجابي، حيث كان لفرنسا وانجلترا اليد العليا في التحكم بالإدارة المصرية ليس في ذات توفيق باشا الذي عمل على توفير الظروف المساعدة لهم.

وعليه نسبت الأحداث التي غيرت من نظام مصر في عهده بدايات الثورة العرابية التي كانت السيد الرئيسي في علو الجيش في تسيير البلاد أكثر من الحكومة والإدارة، إلى أن زاد التدخل الأجنبي أكثر فأكثر في مصر وأصبحت انجلترا تسيرها حسب قانونها الخاص، وزادت حدّة الوضع إلى نشوب الصراع ما بين انجلترا والعرابيين فكان صراع دامي لم يكن للخديوي ردّ فعل يعتبر لتهدئة الوضع، وبالمثل كان لموقف الدولة العثمانية التي كان لها الصمت الذي تبعه مقابل نفوذ وهدايا لسلاطينها من انجلترا، التي كانت لها زمام الأمور في احتلال القاهرة والتقليل من سلطة الخديوي حتى داخل مصر إلى أن انتهى حكمه.

أولا : سياسته الداخلية

أ: توليه الحكم

بعد أنّ عزل الباب العالي إسماعيل بأمر من فرنسا وانجلترا، ولى مكانه ابنه الأكبر توفيق(انظر ملحق رقم6) خديوياً على مصر خلفًا لأبيه، فكتب الباب العالي فرمان بذلك الأمر لكن الدائنتين فرنسا وانجلترا اشترطتا أن تطّلِعا على محتوى الفرمان قبل إرساله لتوفيق، وقد كان يتضمن أمرين خطرين أو بالأحرى شرطين وهما:

الأول: ألا يزيد الجيش المصري على ثمانية عشرة ألف (18000) جندي وقت السّلم، **والثاني:** ألا تقترض مصر إلا بموافقة الداينتين الحاليتين، وإن حصل اقتراض يجب أن يكون غرضه تسوية الحالة المالية الحالية لمصر، وهذا معناه ما يعطي للأجانب حق الإشراف على مالية مصر بقبول من الباب العالي[1].

وبعد ذلك أرسل الفرمان لتوفيق وتولى سموه الحكم يوم الخميس 26 جوان من سنة 1879م، واعتلى أريكة العرش وأصبح يلقب بالخديوي محمد توفيق بن إسماعيل باشا ابن إبراهيم بن محمد علي باشا[2]، ليحكم البلاد وهي في حالة وضع مالي عسير، ودامت فترة حكمه إلى غاية 7 جانفي 1892م، وكان عمره عند توليه العرش 27 سنة[3].

وكان محتوى الفرمان الدال بتولي توفيق خديويا على مصر كالآتي: " بناءًا على أن الخطة المصرية هي من الأجزاء المهمة لجسم مالك السلطنة المبنية، وإن غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار إذ هي تامين أسباب الترقي وحفظ الأمن والعمران في الممالك، وبناءً على أن الامتيازات والشرائط المخطوطة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على الحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية، وبناءًا على تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري، ناشئًا عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالي إسماعيل باشا، ثم أنّه بناءًا على ما اتصفت به ذاتكم السامية الأصفية من الرشد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى ملحاء الخلافة الأسمى من أن جنابتكم

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص48.

(2) جرجي زيدان: المرجع االسابق، ص272.

(3) أنور محمود زناتي: موسوعة تاريخ العالم، جامعة عين شمس، د.ن، دب، دس، ص200.

الداوري ستوقفون إلى استحصال أسباب الأمنية والرفاهية لصفوف الأهالي والى الإدارة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة إلى عهد استئهال أصفانيتكم، وبناءً على الفرمان العالي الشأن الذي صدر حسب العادة على مقتض الإدارة السنية السلطانية التي صار شرف صدورها وبناء على ما كتب في التلغراف إلى حضرة المشار إليه إسماعيل باشا من تخليه عن النظر في أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع انفصاله، قد تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والأعيان وأهل المملكة جميعًا وتباشر من بعده أمور الحكومة، وهذا من التوجيهات الوجيهة إلى أثر استحقاق أصفانيتكم لتجري التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخمية السلطانية ولذلك صارت المبادرة إلى إيفاء لوازم التهيئة لحضرتكم أيها الخديوي المعظم والأمر والفرمان على كل حال لمن له الأمر أفندم "[1].

وبعد وصول هذا التلغراف لمصر بدأ فيها بالإعداد للاحتفال باستقبال الملوك المهنئين لتوفيق باشا بتعيينه من الباب العالي خديويا على مصر، فكان منهم الوزراء والعلماء ونقيب الإشراف ونقيب القاضي، ثم شيخ الجامع الأزهر وبعدهم القناصل وأمراء العسكرية والملكية ثم رجال الحقانية ثم النواب ووجهاء البلاد وأرباب الجرائد والموظفون والمستخدمون وغيرهم، في حين كان الانتظار في وصول الفرمان الثاني من الباب العالي الذي يأذن ويؤكد بولاية توفيق باشا اختلفت الظنون وأقوال الناس، حيث وصل هذا الفرمان في 14 أوت 1879حيث باشر توفيق في مهامه السياسية فتنازل عن عشرين ألف جنيه من راتبه الخصوصي بضمها لراتب والده، لأن إسماعيل كان قد تنازل عن أملاكه الخاصة وأملاك عائلته لتسديد ولو القليل من الديون الكثيرة[2].

ب: تأسيس مجلس الوزراء

بعد تنصيب توفيق خديويًا لمصر في جوان سنة 1879م بدأ اهتمامه فور ذلك بالنظام السياسي للبلاد، فلقد كان يؤمن بالعمل بالدستور وتحقيق مصالح الشعب في عهد أبيه، أما في فترة حكمه كان تأثير الأجانب عليه أكثر في أن يسيّر أمور البلاد على حسب

[1] جرجي زيدان: مرجع سابق، ص- ص273، 274.

[2] جرجي زيدان: المرجع نفسه، ص274.

إرادة فرنسا وانجلترا، فقد ألح عليه رئيس مجلس النواب والوزراء محمد شريف باشا(*انظر الملحق8)، بأن يؤسس دستور برلماني يقضي بتأمين مصالح الشعب غير أن الأمر آل إلى استقالة شريف باشا في أوت من سنة 1879م، لمعارضة توفيق باشا على قراره لأنّ وضع البلاد لا يسمح بذلك[1]، فأصبح هو بنفسه يترأس مجلس الوزراء لكنه لم يتجاوز مدة الشهر في هذا المنصب لتفاقم الوضع السياسي، إلى أن قرر أن يعين رياض باشا(انظر ملحق9) في منصب رئيس مجلس الوزراء فبعث إليه بتلغراف في يوم الأربعاء 3 سبتمبر سنة 1879م، فجاء رياض باشا إلى الإسكندرية برفقة ولده وبأمر من الخديوي يشكل وزارته الجديدة التي نجحت في إصلاح أمور البلاد وتهدئة الأوضاع الداخلية[2].

كما حافظ الخديوي توفيق لنفسه حق ترأس مجلس الوزراء في أن قضت الحاجة لذلك والتحكم في نفوذ الوزراء في التحكم بأمور البلاد[3].

وكان رياض باشا قد جلس مع الخديوي توفيق وتحدثا عن القواعد الأساسية للحكومة الجديدة، أما عن وزراء رياض باشا فهم: عثمان رفعي باشا ناظر الجهادية والبحرية، مصطفى باشا فهمي ناظر الخارجية، وعلي باشا مبارك ناظر الأشغال، حسين فخري باشا ناظر الحقانية، علي باشا إبراهيم ناظر المعارف، محمود باشا سامي البارودي، ناظر الأوقاف، وقد وافق الخديوي توفيق على هذه الوزارة ونصب أعضائها بإصدار أمر يوم 21 سبتمبر سنة 1879م، لكن وزارة رياض كانت هي السبب الأول في نشوب أسباب الثورة العرابية التي طالب بإقالة رياض باشا، وسنشرح بالتفصيل لهذه النقطة فيما يأتي، إلا أنّ رياض باشا كان يتميز بأنه لا ينجذب نحو الشورى فقد قام بالغاه في وزارته وسير نحو الحكم المطلق[4].

.

[1] عبد الكريم بوصفصاف: مرجع سابق، ص- ص49، 50.

[2] جرجي زيدان: المرجع نفسه، ص- ص278، 279.

[3] عمر الأسكندري: المرجع السابق، ص258.

[4] عمر الأسكندري: المرجع نفسه، ص259.

أما بخصوص المراقبة الأجنبية الثنائية على مصر ففي 4 سبتمبر 1879م وقع الخديوي توفيق على أمر بتعيين الانجليزي بارنج والفرنسي بلينيا[1]، بصفتهما مفتشان ماليان ليحفظان حقوق بلديهما وضمان حصولها على أموالها التي أخذها إسماعيل باشا من قروضه وديونه الكبيرة التي تجاوزت 99 مليون جنيه مصري، لكن رياض باشا كان لا يقاوم التدخل الأجنبي حتى أنّه لم يحدد مهام المفتشين الماليين الأجنبيين، لكن النظر في هذا الأمر مع مجلس الوزراء حيث كان الخطر في ما سمحوا به لهذين الرقيبان بحيث سمح لهما بأنّ: يحضرا جلسات مجلس الوزراء، ولهما حق الاطلاع على كشف إيراد الخزانة العامة ومصروفاتهما، لكي يضمنا تعويضا لبلديهما، ولهما الحق في مراقبة أي مصلحة من مصالح الحكومة التي لا يمكن لها عزلهما إلا بموافقة فرنسا وانجلترا، وعلى هذا الأساس صدر مرسوم الخديوي توفيق بالمصادقة على هذا القرار في 15 نوفمبر سنة 1879م، وهذا ما يوحي إلا بفتح الباب الواسع أمام التدخل الأجنبي نحو التحكم في زمام الأمور في الحكومة المصرية[2].

ج: النظام القضائي

وبخصوص مجال القضاء فقد عملت وزارة رياض باشا على إصلاح القضاء، فكتبت لائحة لترتيب المحاكم الشرعية وكان هذا أول عمل أي أول لائحة تنظم شؤون القضاء الشرعي، كما اهتمت الوزارة بأمر إصلاح المحاكم القديمة وأمرت بأن لا تزيد فترة مكث القضية بالمحكمة على أكثر من ثلاثة شهور، وخصصت لذلك لجنة لمراقبة وإصلاح نظم المحاكم المحلية، وجلّ هذا العمل كان قد اثبت واصدر في مرسوم في 17 جوان سنة 1880م[3]، والأكثر من ذلك بغد استقالة رياض باشا من الوزارة وتولى مكانه شريف باشا الذي أقر وعمل على إنشاء المحاكم الأهلية الوطنية وحدد نظامها الجديد بأن صدر قانون المسمى بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ويتضمن هذا القانون مجموعة قواعد عامة تسيّر نظام القضاء في 18 نوفمبر 1881م أهمها:

---

(1) محمد صبري: المرجع السابق، ص183.

(2) محمد صبري: المرجع نفسه، ص184.

(3) عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1983، ص68.

1. وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها في الجريدة الرسمية وتطبق هذه القوانين في كامل القطر الفرنسي بعد 30 يوما من إعلانها، أما في بلاد السودان بعد 70 يومًا.
2. صدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية واستنادها إلى القوانين المعمول بها.
3. رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة فأمرت بإنشاء محكمة ابتدائية في مصر والإسكندرية- مديرية الوجه البحري والقبلي والسودان، أما المحاكم الجزئية تؤسس في الدوائر، ومحكمتين استئنافيتين واحدة بمصر وأخرى في أسيوط، وكان الخديوي توفيق هو الذي يقرر في المحاكم الابتدائية بالسودان.
4. عدم جواز عزل قضاة المحاكم، بل يكون للحكومة حق أن تستبدل القاضي أثناء سنوات عمله الأولى إن ظهر فيه عدم اللياقة والاستعداد، ويحق للحكومة نقل القضاء من محكمة إلى أخرى إلا برضا القضاة وصدور أمر من الخديوي لإعلان موافقته بطلب يقدمه وزير الحقانية.
5. جددت اللائحة اختصاص كل المحاكم في معالجة القضايا.

وطبقة هذه اللائحة على النظام القضائي المصري سنتي 1881 و1882م لكن في سنة 1883م بعد الاحتلال الانجليزي الذي سنتطرق لأحداثه في ما يأتي، حدد لائحة جديدة في 14 جوان 1883م، رغم تأخر البدء في افتتاح المحاكم سنة 1882م بسبب الاحتلال الانجليزي، وقد خلت اللائحة الجديدة من عدة مزايا وجدت في اللائحة السابقة فقد ذكرت لائحة 1883م أنّه عدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم إلا بضمانات، وكان بعد صدور لائحة 1881م الأولى كانت البداية في تعيين إسماعيل يسري باشا نائبا عموميا لدى المحاكم الأهلية وأحمد أمين بك وميخائيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة، وتعين منصور نائبا للوكيل العمومي لدى المحاكم الأهلية.

رغم أوامر رياض باشا بوقف هذا النوع من الظلم وتطبيق القانون بالمساواة على كل أفراد الشعب المصري، لكن دون جدوى.

العمل بعقوبة النفيّ لأقصى جنوب السودان لمن تقدم عليه شكوى أو يفيض على ارتكاب خطأ في البلاد دون استحقاقه لهذه العقوبة والعمل هكذا مع الكثير من المحكومين سواء من العامة أو الخاصة تبعًا لمزاج وإرادة الحكام المتجبرين ونظامهم الاستبدادي.

تطبيق توقيف باشا لنظم الحكم المطلق في بدايات حكمه والجهل بتطبيق النظام الدستوري.

رياض باشا وسياسته الاستبدادية، حيث أنه ساعد في نشوء الحركة النوعية فالثورة العرابية، من خلال المعارضة الشديدة على إنشاء مجلس النواب وأتباعه الكبير للنفوذ الأوروبي، دون الاكتراث لما سيؤول من هذا، مع معاملة الجاهلة للشعب وعدم اكتراثه لآراء وانشغالات المواطنين دون اهتمام يلحظ، وكان يتعامل مع أي وضع لا يعجبه بالشدة فاعتماد وقف الجرائد إذا كتبت عن ما لا يعنيها أو كشف المستور ومن أمثلها: جريدة " مرآة الشرف " وجردية " التجارة "، كما قدم إنذار لجريدة " مصر الفتاة "، لأنها لامت الحكومة الخديوية على زيادة اختصاص الرقيبان الماليان على الاقتصاد المصري، حيث عطلت هذه الجريدة نهائيا وغيرها من الجرائد لبثها أفكار الوعيّ القومي والتحرك نحو تغيير أفضل[1].

د: قناة السويس

إن قناة السويس كانت من أهم المشاريع الاقتصادية بمصر، وحتى بالنسبة لانجلترا فالتذكير أن إسماعيل الخديوي في فترة حكمه، كان قد خصص لمصر من عقد امتياز القناة حصة من الأرباح السنوية قدرت بـ 10% تعود لمصر من مجموع أرباح القناة لأن القناة على ارض مصر، أما أسهم مصر فيها كان إسماعيل قد باعها لانجلترا ليدفع ولو القليل من ديونه وذلك كان هو الرجع الأوفر لمصر من القناة لكن قد فقد، أما ابنه توفيق في أوائل حكمه كان قد وجد أن حصة مصر من القناة كما قلنا تمثل 10% قد رهنت لمجموعة من نقابة الماليين الفرنسيين في حالة لم توفى لهم ديونهم يحق لهم أن يحصلوا على تلك الحصة، وقد قام الرقيبان الماليين الأوروبيين أفلين بارتج المدعو اللورد كرومرو المسيو ذي بلنير، بعرض على الخديوي توفيق بأن تبيع الحكومة تلك الحصة مقابل 700,000 جنيّه مصري، وقد خصص لهذا الأمر يوم جلسة بمجلس الوزراء[*]، والغريب في أن رياض باشا كان يحسب ويقدر مدى خسارة مصر إن باعت حصتها ولهذا أثر سياسي، لكنه كذلك لم يعارض أن تعقد هذه الصفقة وكذلك الوزراء، حيث قال حسين فخري باشا وزير الحقانية: "

[1] عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية و الاحتلال الانجليزي، المرجع سابق، ص152.

[*] عقدت الجلسة يوم 14 جانفي سنة 1880م.

أن الرهن هو السبيل إلى البيع، ولا يمكن اجتناب بيع هذه الحصة مادامت الحكومة لا تستطيع وفاء قيمة الرهن "، أما علي باشا مبارك وزير الأشغال قال: " أننا مضطرون إلى بيع هذه الحصة مع شديد الأسف، والجميع يسعون في الحصول على جزء من رأس مال القناة ونحن نتجرد منه، فقام السير إفلين بارنج " كرومر " إلى تسويغ هذا البيع وأقر هذا في نهاية الجلسة مقابل 22 مليون فرنك فرنسي، وهذا يوجب بعقد صفقة خاسرة بالنسبة لمصر ومنتجة بالنسبة لفرنسا[1].وعليه ان مصر في هذه الحالة قد ضيعت من اهم المشاريع التي قد تنمي اقتصاد البلاد وتسدد الديون الأجنبية.

[1] محمد صفوت: مرجع سابق, ص 22.

ثانيا:بوادر الثورة العرابية:

أ: أسبابـــــــها

إن الثورة العرابية تعتبر ثورة عسكرية وطنية قومية، كما لها الأثر على البعد السياسي والاقتصادي وحتى العسكري، فقد اندلعت هذه الثورة على يد أحمد عرابي(انظر ملحق رقم10) زعيمها، الذي التحق بالعسكرية في 6 ديسمبر سنة 1854م على أمر محمد سعيد باشا ولزم سلك العسكرية، حتى رقيب إلى رتبة ملازم ثانٍ في 25 نوفمبر سنة 1858م ويوزباشى إلى سنة 1859م في 18 أفريل، وبقيّ يتدرج في الرتب العسكرية واحدة تلوى الأخرى، حيث أنّه في جوان سنة 1879م ترقى لآوى المشاة الرابع وهو مركزه بالقاهرة في عهد الخديوي توفيق، حتى وصول إلى رتبة اللواء سنة 1882م، وفي هذا السياق نفصل في أسباب ثورته العرابية، الحاملة أشياء وزارة رياض باشا[1].

1- الأسباب الخاصة:

أو هي الأسباب المباشرة وهي الدوافع الأولى في قيام الثورة وهي:

- تذمر الضباط الوطنيين من سوء معاملة رؤسائهم خاصة وزير الحربية عثمان رفقي الشركسي فكان يعمل على وضع السلطة في يد الضباط غير المصريين ويحسن من رتبهم العسكرية.
- أن عثمان رفقي وجد معاملة حسنة نحو تسلم زمام الأمور في الجيش وبالرغم من نقص خبرته وقلة إدراكه، لقي تشجيعا في عهد إسماعيل باشا الذي كان يميز بين الضابط التركي والضابط المصري في المعاملة.
- عدم تحمل عرابي باشا ورفقائه لهذا الذّل والاحتقار والمظالم المتزايدة، وترجموا عدم التحمل هذا إلى رد فعل ثورية[2].
- الدور الفعال والمحفز الذي قام به أحمد عرابي بما أنّه هو من بث روح التضامن وعدم قبول اللامساواة والسكوت عن حقوقهم المنسية وتوعيتهم للضباط بلزوم الجرأة وتغيير الوضع.

(*) أحمد عرابي ولد سنة 1841م في 21 مارس ببلدة هربة وزنة بضواحي مدينة بوبسط المشهورة باسم تل بسط بالمحافظة الشرقية من عبد الرحمان الرافعي، ص83.

1) عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية .....، المرجع سابق، ص69.

(2) عبد الرحمان الرافعي: الزعيم الثائر احمد عرابي، دار ومطابع الشعب، القاهرة، ص16، 17.

- صفتا التردد والضعف في شخصية الخديوي توفيق الذي لم يواجه الضباط ومطالبهم بحزم ونيّة في معالجة الوضع، بل كان مرة يشدد مرة أخرى يتهاون فلم يستوي على رأي واحد أو خطة واحدة ولا حتى السعيّ نحو إحلال العدل.
- رغبة والده الخديوي إسماعيل في الرجوع لاستلام الحكم حتى كان الظن بأنه له يد في تنظيم ومساعدة الضباط الشراكسة في خلق مؤامرة بينهم وبين الخديوي توفيق، ويكون الذي يقوم بالمظاهرة هم العرابيين[1].
- وجود محمود عبد الحليم ابن محمد علي بالأستانة أثار الشكوك بأنه هو من يريد خلع توفيق باشا لأنّه هو الأحق بوراثة العرش لو لم يغير إسماعيل باشا نظام وراثة العرش، ويكون لأكبر أبناء الخديوي بفرمان 27 ماي سنة 1886م، بدل أن يكون الحق لأكبر أبناء الأسرة العلوية.
- كذلك اختلاف وجهات نظر وزراء رياض باشا في الخروج برأي واحد في معالجة الثورة وتحسين وضع الضباط المصريين.

ب- الأسباب السياسية:

وهي الأكثر نصيبًا في قيام الثورة العرابية حيث تدمر الشعب المصري من سوء نظام الحكم القائم وأكل حقوق الناس وغياب العدل بالمحاكم وانعدام المساواة، حيث كان الحكام المستبدين يضربون الناس بالكرباج بصفة شائعة كأداة للتعذيب[2].

بالإضافة إلى الأسباب السياسية التي ذكرناها كان كذلك الحزب الوطني المصري كرد فعل لمؤسسيه عن تصرفات وزارة رياض باشا، وترجموا أشيائهم إلى أن نشروا في 4 نوفمبر من سنة 1879م، أول بيان سياسي ونسخوا منه 20 ألف نسخة ونشروه لحث المواطنين بالتحرك ضد رياض باشا بدعاية ضده، وقد تولى مهمة توزيع هذه المناشير الباشاوات: شريف باشا، إسماعيل باشا، عمر باشا ولطفي وسلطان باشا الذين واصلوا في عقد اجتماعات سرية عديد ضمن إطار الحزب بحضور أحمد عرابي بك وصاحباه اللذان ساعداه في الإعداد للثورة العرابية، كما سنفصل في هذا الأمر وهما: عبد العال حلمي وعلي فهمي، إضافة إلى محمود سامي باشا البارودي وسليمان باشا أباظة مدير الشرقية، ومدير الميناء حسن باشا الشريعي ومحمود باشا فهمي لغرض نشر الدعاية في الأقاليم.

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية.....، المرجع سابق، ص72.

[2] عبد الرحمان الرافعي: أحمد عرابي ا.....، المرجع السابق، ص18.

وعلى حدّ قول أحمد عرابي بك أن الحزب الوطني المصري ساهم في تأسيس نخبة من العلماء والعظماء والنبهاء الذين في بداية الأمر لم يتمكن لا رياض باشا ولا الخديوي توفيق من كشفهم عند نشرهم البيان السياسي الذي آثار خصومه ونيتهم لإسقاط نظامه.

فقد كان من بينهم أديب إسحاق الذي سافر إلى باريس وأنشأ جريدة القاهرة التي تعارض رياض باشا وتثير الإفطار، أما بخصوص أسباب إنشاء هذا الحزب فتعود إلى التذمر وعدم تحمل تغلغل النفوذ الأوروبي بمصر وبحكومتها هو السبب الأساسي [1].

وكان مركزه في مدينة حلوان، وكانت مطالب مؤسسي الحزب هي:

- **أولا:** أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية.
- **ثانيا:** أن يلغي النَّ القاضي بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (في قانون التصفية)، فإن لم يرضى بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل، كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام.
- **ثالثا:** أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينًا واحدًا مضمونًا بمال الأمة والبلاد مقدارها 4%.
- **رابعا:** أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية.

وعليه فإن نشأة الحزب الوطني يعتبر من الأسباب السياسية المحرضة على نشوب الثورة العرابية، ما زاد أحمد عرابي شجاعة وزملائه على الإقدام بتغيير واقع الاضطهاد الذي يعيشونه[2].

كما ذكرنا أن الأهم من دوافع الثورة العرابية هي تصرف وزير الحربية رفيق باشا فنشرح ما قام به، فقد أراد أن يحول بين ترقب الضباط وقصر الترقيات على المتخرجين في المدارس الحربية فقط، فلقد أصدر الخديوي توفيق مرسوما لهذا القانون في 31 يوليو من سنة 1880م، ينص على أن الجندي يبقى في العسكرية العاملة أربع سنوات ثم يعود بعد هذه المدة إلى بلده، ويبقى عريفا مدّة خمس سنوات مع نردده على مركز مديريته شهرين لكل سنة لحضوره للتمرينات العسكرية، وبعد مرور 5 سنوات يقين ببلده بغير عمل ويسمى حينها جنديًا احتياطيا قد يكون عند الطلب إذا

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المصدر نفسه، ص75.

[2] عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي، مصدر سابق، ص- ص76، 77.

توجب ذلك لمدة ست سنوات، وبعدها ينسخ اسمه في الدفاتر الجهادية، ولهذا تذمر عرابي وزملاؤه وذاقوا ذرعًا برفقي باشا وتصرفاته.

حيث أنّه زاد الطين بلّة في مواصلة قهر الضباط المصريين الوطنيين وإرخاء الشراكة، فقد قرر أن يصدر أمرًا بنقل الأميرالي عبد العال بك حلمي حسين قائد ألاي طرده من السؤال إلى ديوان الجهادية مع أنّه كان أحق معرفة بالألاي السوداني وجعله معاونًا فقط، وتعين مكانه خورشيد بك نعمان بدله وهو شركس، وكذلك أخذ أمر يفيد بفصل أحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاي الفرسان وعين بدله التركي الضابط شاكر بك طمازه[1].

3- الأسباب الاقتصادية:

وهي الأسباب التي كانت تعبر عن وضع مصر المتدهور بعد الوضع السياسي، فالديون التي أغرقت الخديوي إسماعيل مصر فيها دون وجود ولو أمل يفيد في الوصل لحلٍّ للخروج من هذا الخال العسر، الذي زاد من تغلغل النفوذ الأجنبي الاستعماري والمستغل لنفوذ مصر، وتذمر الأهالي من استغلال شقائهم خاصة الفلاحين في تخصيص نصف موارد ميزانية البلاد من أجل سداد فوائد الديون[2].

كثرة الضرائب الباهظة المثقلة وغير العادلة للأهالي ما شجعهم للانضمام للثورة ومساندتها، وزيادة سيطرة النفوذ الأجنبي في عهد وزارة رياض باشا، من حيث تأسيس البنك العقاري في 15 فيفري سنة 1880م، شركة تكبير السكك، شركة لإجراء الأشغال بالديار المصرية، وكلها شركات برؤوس أموال أوروبية مسيروها أوروبيون يرعون مصالحهم فقط، وكذلك قامت الحكومة بإنقاص عدد الجيش لتوفير النفقة وقدم فرمان سلطاني من الباب العالي للخديوي توفيق بأن لا يزيد عدد الجيش في 18 ألف جندي، لكن أنقصهم إلى 12 ألف جندي فكان الجنود المسرحون قد عانوا من صعوبة في إيجاد لقمة العيش دون تعويض الحكومة لهم مع تزايد عدد الموظفين الأوروبيين بالحكومة بمصر وزيادة عدد مرتباتهم[3].

---

(1) حمدنا الله مصطفى حسن:"ندوة الثورة العرابية"مجلة السياسة الدولية. القاهرة ,الالعدد9,ديسمبر,ص193

(2) عبد الرحمان الرافعي: الزعيم الثائر ، المرجع السابق، ص26.

(3) عبد الرحمان الرافعي: المرجع نفسه، ص77.

ب: مطالب العرابيين

بعد ذكر أسباب الثورة العرابية وبالتفصيل وتبعًا لها كان لأحمد عرابي وزملائه في الثورة مطالب يسعون لتحقيقها، فنجد أن أبدوا عن تذمرهم من رفقي باشا وزير الحربية وسياسته الشنيعة في معاملة الضباط المصريين، فقرروا زملاء عرابي ومعه التصدي لهذا الوضع فاجتمعوا في منزل عرابي في يناير من سنة 1881م، وتداركوا الوضع وتشاوروا فيما بينه في كيفية وضع حدّ لرفقي باشا[1]، وكان زملاء أحمد عرابي بك هم: الميرالاي عبد العال بك حلمي حشيش قائد ألاي طره، البكاشي خضر أفندي خضر من ضباط الألاي وعلي بك فهمي الديب قائد ألاي الحرس الخديوي بسرايا عابدين، والبكياشي محمد أفندي عبيد من ضباط الألالاي، والبكايشي ألف أفندي يوسف من ضباط الألاي، وأحمد بك عبد الغفار قائم مقام ألاي الفرسان[2]، وعند قدومهم لمنزل عرابي بك دار الحوار الآتي فيما بينهم:

- قال العرابي: ماذا تريدون إذا
- قالوا: إنّما جئنا لنرى رأيك
- قال: رأي أن تطيبوا نفوسكم وتهدئوا من روعكم، وتعتمدوا على رؤسائكم وتفوضوا إليهم النظر في مصالحكم، وهم يتحدون ويسمعون
- قالوا: إنا فوضنا إليك هذا الأمر، فليس فينا من هو أحق به واقدر عليه منك
- قال: كلا، بل أنظروا غيري وأنا أسمع له وأطيع
- قالوا: إن لا نبغي غيرك؛ ولا نثق إلا بك نحن نفديك ونفدي الوطن العزيز بأرواحنا[3]
- فقال: أقسموا إليّ على ذلك، فاقسموا على السيف والمصحف فاختاروه رئيسا لهم، وحددوا مطالبهم وهي:

1. عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن.
2. تشكيل مجلس النواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديوي كتابة عقب ارتقائه مسند الخديوية.
3. إبلاغ الجيش العامل إلى 18,000 جندي.

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح: الزعيم المصري الفلاح، مكتبة الإسكندرية، دب، دس، ص10.

[2] حمدنا الله مصطفى :مرجع سابق,ص194

[3] محمد فريد السيد حجاج: مذكرات الزعيم أحمد عرابي، دار المعارف، القاهرة، دس ص44.

4. تعديل القوانين العسكرية لكي تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش[1].

5. عزل رفقي باشا وزير الحربية وإسناد منصبه إلى وزير وطني غيره.

- فقدموا هذه المطالب في عريضة إلى رياض باشا ووعدهم بالنظر في مطالبهم[2].
- أما بالنسبة للمطلب الأخير ففي لأمره مشكوك فحسب الشيخ محمد عبده ينفي رواية عرابي لهذا المطلب، أما في مذكرات عرابي يؤكد على أنّه ذكر[3].

ج: ردّ فعل الخديوي توفيق

وبعد أنّ تم أحمد عرابي بك وزملاؤه العريضة إلى وزارة الداخلية يوم 17 جانفي 1881م، بل تقدموا إلى رياض باشا وقدموها له حيث أنّه وعدهم بالنظر فيها ومعالجتها، لكن مرّ أسبوع دون خبر يسمع فقرر عرابي وزملاؤه أن يذهبوا إلى منزله لرياض باشا وسألوه عن أمر العريضة فأجابهم أن هذا الأقدام يوصلهم إلى التهلكة وحذرهم، في حين أصرّ عرابي على أن ينظر لأمر هذه العريضة لأنها تدعوا للحق والعدل[4]، فكان لهم ذلك بأنه في يوم 31 يناير سنة 1881م، نظر الخديوي توفيق بتلك العريضة بأن أنعقد مجلس للوزراء في سريا عابدين برئاسته وكان من الحضور الباشاوات المستخدمين وحتى المتقاعدين من الترك وغيرهم من الجنسيات التي تعمل بالجيش، وعليه كان قرار مجلس الوزراء هذا هو أن يحاكم عرابي بك وكل من فهمي بك وعبد العال حلمي بك أمام حكم عسكري، وينظر في أمرهم بشأن يتولاه رفقي باشا[5].

فقد دبر لهم مؤامرة حيث دعا عرابي وزميله إلى ديوان الجهادية بقصر النيل بأن يدعوهم لاستعداد لحفل زفاف الأميرة جميلة هانم شقيقة الخديوي توفيق، فأحس عرابي بك بهذه المكيدة وزميله لكن قررا التوجه إلى قصر النيل، وفور دخولهم للقصر تم القبض عليهم[6]، من طرف جنود الشراكسة فجردوهم من أسلحتهم وأخذوهم للسجن وانعقد لهم مجلس عسكري برئاسة رفقي

---

(1) حسين فوزي النجار: أحمد عرابي " مصر للمصريين "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992، ص70.

(2) محمد فريد السيد حجاج: المرجع نفسه، ص45.

(3) عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية.....، ص90.

(4) عبد الرحمان الرافعي: المرجع نفسه، ص- ص92، 93.

(5) عادل أحمد سركيس: الخيانة هزمت عرابي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1989، ص13.

(6) أحمد سركيس: المرجع نفسه، ص14.

باشا، وعزلهم وعين مكانهم محمود طاهر مكان عرابي، وخورشيد نعمان مكان عبد العال حلمي، وخورشيد بسمي محل علي فهمي[1].

لكن عرابي بك كان قبل وصوله لقصر النيل أحس بالمكيدة وأن حفل زفاف الأميرة كان لم يحدد موعدًا له فهيأ جنود من الألاي وطلب منهم، أنه إذا مرت ساعتان ولم يرجع هو وزميله لزم الأمر بأن يهجموا على القصر لإطلاق سراحه، وكان جندي الألاي الذي قام بالأمر هو محمد عبيد الذي نظم عساكره وأطاعوا أوامره فقاموا واحتشدوا أمام قصر النيل بك لكن الضابط خورشيد أمرهم بالتراجع لكن محمد عبيد رفض ذلك واعتقله، وسيطر على القصر سيطرة محكمة لكن رفقي باشا كان قد لاذ بالفرار من النافذة في صورة مخزية وكذلك أعضاء المجلس العسكري في حين كان الخديوي توفيق يشاهد جند محمد عبيد فأمر الفريق راشد باشا ليسايره ولكن دون جدوى[2].

ودخل الجنود للقصر وكانوا يحطمون كل ما يعيق سيرهم حتى وجود الضباط الثلاثة وأطلقوا سراحهم، وبعدها كان حشد كبير من الناس ينتظر عرابي وزميله لتهنئته حتى جاء وجمع شمل جنوده وطلب منهم الذهاب لسرايا عابدين يوم 1 فيفري 1881م لملاقاة الخديوي، وعند مقابلة طلب منه العفو عنه وعن زميله فعفا توفيق باشا عنهم، ثم تكلم أحمد عرابي وطلب من الخديوي عزل رفقي باشا أن تصرفاته كانت السبب فيها حصل، فما كان على توفيق إلا والموافقة لتهدئة الأوضاع وحيث ووضع مكانه محمود سامي البارودي باشا[3](*انظر ملحق رقم9) وزير للحربية[4]، ووعدهم بالنظر بقية مطالبهم ومن هذه الحادثة أصبح عرابي بك معروفا عند الكل من الفلاحين والشيوخ والأعيان، وأصبح تقدم له الهدايا وحتى الأجانب أصبحوا يهابونه لبسالته الكبيرة.

بعد موافقة قصر النيل وما حققه عرابي من نصر بعزل رفقي باشا الظالم، تساءل عرابي عن بقية المطالب وما سيفعل الخديوي حيالها، فقد كان عرابي بك غير مطمئن حيال حياته وزميله فعزز على نفسه وعليهما بطلب الحرس لحراستهم طوال النهار، وكان هو وزميله يعقدان الاجتماعات السرية بمنزله ليلاً ويستقرون على رأي واحد، وكانوا قد حددوا مطالب أخرى تخص الجيش فقط وهي الآتي:[5]

---

(1) محمود الحفيف: أحمد عرابي الزعيم المفترى، كلمات، دب، د.س، ص51.

(2) محمود الحفيف: المرجع نفسه، ص52.

(3) اليوزباشي محمد أفندي البارودي: تاريخ العائلة الخديوية " وتفاصيل الثورة العرابية "، مطبعة الهلال، مصر، 1897، ص30.31

(4) محمود الحفيف: المرجع نفسه، ص- ص56، 57.

(5) عادل حمد سركيس:المرجع السابق, ص15

- **أولا:** صرف نقود بدل التعيينات التي تؤخذ من المخازن الجهادية وتباع للالايات، حفظًا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة من طرف المأمورين ورؤسائهم.
- **ثانيا:** عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر في مدة الإجازات التي تعطي لهم لذا لم تتجاوز ثلاثين يومًا، وإذا تجاوزت يستقطع نصفها.
- **ثالثا:** أن يؤخذ من الضباط والعساكر[32] نصف الأجرة في السكك الحديدية.
- **رابعا:** إبطال ورشة التزرية لما فيها من التلاعب والعبث الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا التي تشترى من الخارج بمعرفة اللالايات.
- **خامسا:** عدم جواز الترقي للعسكري ما لم يسن لذلك قانون خاص يجري العمل على مقتضاه.
- **سادسا:** زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجة عن قيمتها من منذ ثلاثين سنة، أي حيث تم إنشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة).
- **سابعا:** سن قانون يشمل حالات الترقي والتقاعد والمكافآت والإجازات وتسوية معاش الاستيداع.
- **ثامنا:** إرجاع أحمد بك عبد الغفار قائد مقام السواري الذي فصله عثمان رفقي باشا من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يلزم ذلك.

وبفضل محمود سامي البارودي باشا تم الاستجابة لهذه الطلبات عند تقديمها إلى مجلس الوزراء فألقت لجنة النظر في هذا الأمر، ففي 20 ابريل 1881م) تقريرا بذلك قدمه رياض باشا إلى حضرة الخديوي توفيق فاصدر مرسوما في نفس اليوم يقضي في البداية بزيادة المرتبات ثم تحسين الغذاء، حيث أصبح يطبخ للجنود اللحم وأفضل أنواع الخضر والأرز باللبن والحلوى، بدلا من العدس والفول اللذين كان الطعام الدائم، إضافة إلى التحلية بعد الأكل بشراب البوظة المصنوعة من الشعير.

وعلى اثر ذلك تم تأليف لجنة مكونة من 21 باشا لإعداد القوانين العسكرية الجديدة لإصلاح النظم العسكرية، فأقام محمود سامي باشا البارودي حفلة عظيمة في ديوان الجهادية لوزارة الحربية بقصر النيل فرحًا لاستجابة المطالب العرابية، قام فيها بخطبة بين فيها فضل الحكومة وفضل الخديوي ودعا الجنود لإطاعة أوامره، وكذلك خطب أحمد عرابي بك شكر فيها

عظائم الحكومة وإخلاص الخديوي لهم ومن بين ما قال: " إنّنا على الدوام مطيعون لأوامره السامية، فنحن آلته المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف يشاء، وفي أي وقد أراد وإننا بلسان واحد نسأل الله **تعالى أن يحفظه** لنا ويطيل بقاءه ويعززه برجال حكومته ويمنع البلاد بأحكامه العادلة أمين "[1].

د: أحداث قصر عابدين

بعد ما حققته الثورة أو الحركة العرابية وإرجاع لهيبة الضباط كان العرابي لا يأتمن أبدًا لما سيفعله الخديوي في المستقبل القريب، ويعرف أن جلّ ما حصل لا يعني بالضرورة قد أعاد الثقة بين الحكومة والجيش، وكان ذلك بالظن الصحيح حيث حصلت حوادث أجبرت الخديوي توفيق باشا على عزل محمود سامي البارودي من وزير الحربية، وتعيين مكانه جاود باشا يكن بدله لأن البارودي قد تقريرًا لتوفيق باشا يقول فيه على أن هناك دسائس في القصر وفي الحكومة، ليزيد من حقده للضباط وتزيد ويريد القضاء عليهم فاتهم البارودي بأنه تطاول عن حدوده، كما أحس عرابي بأن الحكومة تضيق على الجيش ولم تبدأ بتطبيق القوانين الخاصة لإصلاح العسكرية، فبعد قضائه لعطلة المضيف في الإسكندرية قرر عرابي بك لإقامة مظاهرة في ساحة عابدين[2].

فخاطب جميع الضباط للمدفعيات، والمشاة والفرسان وحشد من المواطنين[3]، وتحركت هذه القوات نحو ميدان عابدين ووصلت إلى أربعة آلاف جندي، تحركوا ووصلوا في تمام الساعة الرابعة عصرًا في 9 سبتمبر سنة 1881م، وتقدم الخديوي محاطًا بحرسه الخاص مع المندوب الانجليزي وبعض الضباط الأوروبيين، فتقدم نحو عرابي الذي نزل من جواده وادى التحية ووضع سيفه في غمده وتكلما مع بعضهما كالآتي:[4]

- الخديوي: ما أسباب حضوركم إلى هنا ؟
- عرابي: جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة
- الخديوي: وما هي هذه الطلبات ؟

---

[1] محمد أفندي البارودي: المرجع السابق، ص22.

[2] عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية.....، المرجع السابق، ص- ص114، 115.

[3] عادل أحمد سركيس: مرجع سابق,ص62

[4] إسماعيل عبد الفتاح: المرجع السابق، ص15.

[5] جرجي زيدان: المرجع السابق، ص286.

- عرابي: هي إسقاط الوزارة المستبدة وتأليف مجلس النواب على الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمان السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها[1].

- الخديوي: كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن أبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا
- عرابي: لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا، فوالله الذي لا إله إلا هو أننا سوف لا نورث ولا نستعبد اليوم[2].

وحينها توجه الخديوي إلى القصر وترك القنصل الانجليزي للتفاوض مع عرابي رغم طلبه بأن يقتل العرابي بنفسه، لكن الخديوي كان قال له أنظر إلى الضباط الذين هم حاضرون، فأشار القنصل كوكسن عليه بالدخول للقصر[3]، ثم عاد القنصل ليتفاوض مع عرابي بين له أنّه لا يريد أن يحقق مطالبه بالقوة لما حضر معه من العديد من الجنود والأهالي، لكن عرابي بين عكس ذلك وقال أنه هو ينفذ مطالب الأهالي فهم من عينوه ليمثلهم أمام جلالة الخديوي، حيث ردّ عليه القنصل أنّه يساهم بهذا في هلاك داخلية بلاده، لكن عرابي كان فائق الذكاء، وأجابه بأن من ذا الذي ينافسنا في شؤون بلادنا فسوف نحاسبه وتقاومه حتى آخر نفس منا، وأراد القنصل الانجليزي أن يفتره فقال: وماذا تفعل إن لم تستجاب مطالبك، فردّ عراين بأن عند الاقتضاء لذلك سيجمع العساكر الذين يدافعون عن بلادهم[4].

فما كان على الخديوي إلا تشاورا بالقصر مع ذوي الرأي ورأوا بأن هناك لا مفر من استجابة هذه المطالب[5]، لأن الحكومة فقدت السيطرة على الجيش وهو مركز قوتها بالبلاد، وتم إسقاط وزارة رياض باشا وتعيين بدله شريف باشا، بعد أن قدم رياض باشا استقالته للخديوي وسافر

---

(2) محمد افندي البارودي المرجع السابق.ص11

(3) صلاح منتصر: من عرابي إلى عبد الناصر، دار الشروق القاهرة، مصر، 2003، ص15.

(4) محمود الخفيف: فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، القاهرة، ص27.

(5) جرجي زيدان: المرجع السابق، ص287.

لأوروبا خوفًا على حياته، فركب سفينة من الإسكندرية يوم الأربعاء 14 سبتمبر من سنة 1881م[1].

وتم إعادة محمود البارودي وزيرًا للحربية وترقية العرابي وكيلاً لوزارة الحربية، وترقيت الكثير من الباشاوات وأمراء الألات العسكرية وغيرهم، وأنشئت القوانين العادلة، وترقى زميليّ عرابي حلمي وعلي فهمي إلى رتبة الباشاوية الرفيعة، وكلن افتتاح أول مجلس الشورى برئاسة شريف باشا في 26 ديسمبر سنة 1881، وألفت وزارته كمايلي: شريف باشا للرياسة والداخلية، محمود سامش البارودي للحربية والبحرية، علي حيدر باشا للمالية وإسماعيل باشا أيوب للأشغال، مصطفى فهمي باشا للخارجية محمد زكي باشا للمعارف والأوقاف، محمد قدري بك للحقانية[2].

هـ: المواقف الدولية

1- موقف الدولة العثمانية :

بعد الأحداث المتتالية في القاهرة[35] التي حصلت بين الخديوي توفيق وأحمد عرابي وزملاؤه الضباط وكذلك الحشد الكبير الذي تجمع في قصر عابدين، حيث كانت تركيا تدرك بحساسية العلاقة بينها وبين مصر كولاية عثمانية لا تجسد فيها سيطرتها بأكمل وجه، فقد جاء لمصر وفد عثماني يوم 7 أكتوبر سنة 1881م وكان أعضائه هم: علي نظامي باشا سرياور السلطان عبد الحميد، علي بك فؤاد من أعضاء مجلس شوري الدولة، علي بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى الدولة ونجل علي باشا الصدر الأعظم المشهور، وقدري بك وصقر أفندي وسيف الله أفندي من ياوران السلطان عبد الحميد، علي بك فؤاد من أعضاء مجلس شوري الدولة، ونجل علي باشا الصدر الأعظم المشهور، وفي مقدمتها، قدري بك وصقر أفندي وسيف الله أفندي من ياوران السلطان.

وقد قوبل نبأ قدومهم بالدهشة والحيرة لأن أحوال البلاد كانت تحتاج إلى الأمن والاستقرار داخل الحكومة والطمأنينة في نفوس المواطنين، خاصة وأن الأستانة بتركيا لم تكن راضية عن مصر ولا عن الخديوي بذاته الذي كان متهاونا للذهاب للسلطان عبد الحميد ويدفع له فروض الولاء منذ توليه فلم يرضى عنه السلطان، وقابل توفيق باشا وهذا الوفد صباح الجمعة بسرايا

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: الثورة العرابية .....، المرجع السابق، ص127.

[2] عبد الرحمان الرافعي: الزعيم الثائر .....، المرجع السابق، ص71.

الإسماعيلية وبلهفة وبسرور السلطان عن جهوده المبذولة لأجل تحسين أوضاع البلاد، مع اعتذاره عن عدم ذهابه للأستانة بسبب الأحوال المتطورة في البلاد[1].

في حين أن الحكومة العثمانية كانت تبدو وأنها تنتظر هذه الثورة لتقييم وضع مصر وسلطة الخديوي، الذي حصل أباه إسماعيل على عدّة مزايا ما أدى إلى تأسيس نظام حرّ دستوري في عهد توفيق وهذا لا يتوافق والأستانة، ولقد توجه على نظامي باشا إلى قصر النيل إلى ديوان الحربية ومركز الألاي الثاني، واستقبله محمود سامي البارودي وزير الحربية واستدعى طلبة بك عصمت قائد الألاي ومعه الضباط من رتبة قائم قام وبكباشي وخطب فيهم علي بظامي باشا بالتركية في حين عرب لهم محمود بالبارودي مفاده أن حثهم على ذاعت الخديوي وتنفيذ أوامره وبعدها صافح الطلبة والضباط وهَبَ مع محمود سامي البارودي حوالي نصف ساعة ثم انصرف لزيارة شيخ الأزهر وسبق الإشراف وشيخ المالكية الذين كانوا يثنون عن فضائل الجيش في استقرار البلاد.

2- موقف فرنسا وانجلترا:

قد أساءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثماني دون أن يعلمهما بذلك واعتبرتا هذا تدخلاً تركيا في شؤون مصر الداخلية، فقدمتا لتركيا طلب بأن تقصر مدة إقامة الوفد العثماني، واستغلت انجلترا لتبين عن نفوذها بمصر، فطلب السير إدوار مالت من حكومته إرسال بارجة حربية إلى الإسكندرية، وكذلك بالنسبة للحكومة الفرنسية ووصلت بالفعل البارجة الحربية (إنفسبل) والفرنسية (ألما) وغادرتا بعد مغادرة الوفد العثماني يوم 20 أكتوبر، وهذا الأخير غادر يوم 18 أكتوبر من سنة 1881م، ثم إلى الأستانة دون أي نتيجة سلمية عن وضع مصر[2].

ومن هذا الموقف الذي يظهر عزم انجلترا على استغلال الوضع الضعيف لمصر مع الاستعداد لذلك بحجج كاذبة غايتها تقوية وتوسيع النفوذ الانجليزى بافريقيا وبمصر لانها همزة وصل الى ما داخل افريقيا.

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المرجع السابق، ص- ص73، 74.

[2] عبد الرحمان الرافعي: الزعيم الثائر.....، المرجع سابق، - ص75، 76، 77.

نستخلص من مضمون هذا الفصل أن الخديوي توفيق لما تولى زمام الأمور من بعد والده لم يكن على خبرة كما يجب أن يكون،[37] وقد شارك فرنسا وانجلترا في كل ما له صلة بنظام الدولة حيث ساهموا في تغيير معالم البلاد حتى الأساسية والقانونية.

وحتى المالية فأصبحت مداخلي مصر وتسيير المشاريع مع المحافظة على أن تعود الفوائد للشركات الأجنبية، كمشروع قناة السويس الذي لم تربح منه مصر سوى أنه كان في أرضها جرّاء سياسة انجلترا وفرنسا الاستحواذية.

كما عرفت السنوات الأولى من حكم الخديوي توفيق لمصر ظهور البوادر الأولى للحدث المهم؛ ألا وهو الثورة العرابية التي كان من قادها ضباط الجيش العسكري الذين ثاروا ضد الظلم والتعسف الممارس ضدهم، ففي هذه الفترة عرفت مصر اضطرابا سياسيا حادًا كان حتى في قصر الخديوي، الذي كان لا ينوي بإصلاح للوضع المزري إلا بضغط من دروع الجيش وتفويض أمره لقناصل انجلترا التي لا تسعى إلى تعقيد الأمر، أكثر باستغلال موقف توفيق باشا المناصر لها الذي كان له التصرف في التحكم بموقف الدولة العثمانية الذي لم يجد حلاً منصفا رغم جهودها المبذولة في مراقبة أوضاع مصر السياسية المحرجة من حدّة التنافس الأجنبي عليها.

فلقد كانت بداية حكم توفيق باشا لمصر لا تبشر بحال أحسن من حال حكم أبيه، لما طرأ من تطور أحداث سريع وكل يسعى لتحقيق مساعي وإصلاح أموره.

الفصـــل الثـــــالث :

في أوج الثـورة العرابيـــة

والاحتلال الانجليزي

أولا: أوج الثورة العربية والاحتلال الانجليزي

أ- تأسيس نظام دستوري للبلاد

ب- رد فعل فرنسا وانجلترا من الدستور

ج- موقف عرابي من فرنسا وانجلترا

د- قدوم الأسطولين الفرنسي والانجليزي

هـ- موقف تركيا من الأسطولين وبداية الصراع العرابي الانجليزي

و- مصير عرابي ورفاقه

ثانيا: مصر بعد الاحتلال الانجليزي (1882-1892)

أ- الجيش العسكري

ب- مجلس النواب

1- مجلس شورى القوانين

2- الجمعية العمومية

3- مجالس الهيئات

ج- نظام الرقابة المالية

د- قناة السويس

هـ- بلاد السودان

و- نهاية حكم الخديوي توفيق

إن إصرار ضباط الجيش العسكري على إصلاح الوضع بمصر من أمام الخديوي كان أمر قد نفد على أرض الواقع، ذلك بتأسيس نظام دستوري الذي سنعرف ظروف وضعه في هذا الفصل.

وبطبيعة الحال كان لفرنسا وانجلترا موقف حازم إزاء هذا الوضع الذي لا يسير على مبتغاها، وبالمقابل كان للزعيم عرابي موقفه الخاص في مواصلة مساره النضالي في تجسيد العدل السياسي.

وفي هذه الظروف عظم التدخل الأجنبي يطوق مصر بحرًا استعدادا لأي ظرف طارئ، ومنه كان الوضع لا يبين بالأمن والاستقرار؛ حتى احتدام الصراع بين أحمد عرابي وفرنسا وانجلترا بالمعدات العسكرية التي كان لها الأثر البالغ في بداية الاحتلال الإنجليزي في الاستحواذ على مصر، التي كان وضعها خاص بعد احتلالها في كل جانب من نظامها السياسي بتسيير أمور البلاد، ونظام المال والاقتصاد حسب الفكر الإنجليزي بموافقة من الخديوي توفيق.

ووصل تغير أحوال البلاد وضعف جانبها العسكري ذلك عبر خطوات تفصل في مضمون هذا الفصل، كما كان لقناة السويس وبلاد السودان نصيب من الحكم الإنجليزي عليهما.

إلى أن انتهى حكم الخديوي توفيق على مصر تاركا مصر الحديثة تعيش أسوء فترات الضياع.

أولا:في أوج الثورة العربية والاحتلال الانجليزي

أ- تأسيس نظام دستوري

بعد أن عرض عرابي مطالبه الأخيرة في ساحة عابدين يوم 9 سبتمبر 1881م على الخديوي توفيق الذي نفذ هذا الطلب مجبرًا، لأنه لم يعد يتحكم في الجيش الذي إذا ثار شكل خطر على البلاد والحكومة، وكان المطلب المهم الذي ركز عليه عرابي من طرف الخديوي هو أن يشكل مجلس النواب ويكون حكم البلاد بنظام دستوري لا حكم فردي مطلق كما كان يريد توفيق باشا.

وحدث في يوم 4 أكتوبر سنة 1881 رفع باشا إلى الخديوي تقريرا بإنشاء مجلس النواب، حيث حدد يوم 23 ديسمبر من سنة 1881 بإجراء انتخابات عامة لافتتاح مجلس النواب، وجرت هذه الانتخابات مثلها مثل التي جرت في عهد الخديوي إسماعيل، حيث يكون مشايخ البلد وعمادها هم من يختارون نواب المجلس دون أي تدخل من الحكومة، فقد جرت الانتخابات في صورة واضحة وحرّة عرفها تاريخ مصر الحديث[1]، واستقبل المصريون خبر إنشاء المجلس في فرح بهيج يمثلهم وينطق عن ما يريدونه دون تدخل الانجليز.

وعليه حدد يوم الاثنين 26 ديسمبر سنة 1881 لافتتاح المجلس فاجتمع النواب بالقاعة مبتهجين بهذا الانجاز في وسط حشد كبير من الفرسان والآلاي، بانتظار حضور الخديوي توفيق ليبدأ بالجلسة الافتتاحية بخطب ألقاها على الساعة الحادية عشر صباحًا، وتم اختيار 10 وزراء من مجموع وزراء مجلس النواب لإجابة مطالب الخديوي وهم: أحمد بك الشريف وعبد السلام بك المويلحي، محمد بك الشراربي، أمين بك الشمس، هلال بك منير، محمود بك سليمان، أحمد بك علي ومراد أفندي السعودي، إسماعيل أفندي سليمان وعلي بك شعير[2].

وبعد الانتهاء من تأسيس مجلس النواب الجديد والمصادقة على ذلك باشر شريف باشا بوضع الدستور الذي على أساسه ستسير البلاد وكان يسمى باللائحة الأساسية أو القانون الأساسي، وكان يتضمن القواعد الأساسية التي من محتواه من وضع النظام البرلمانية

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: الزعيم الثائر ....، المرجع السابق، ص78،-85

[2] محمود الحفيف: الرجع السابق، ص33.

وتقرير القوانين، بحيث لا تصدر إلا بتصديق منه، وتقرير الميزانية والرقابة على أعمال الحكومة وموظفيها الذين يلزمهم بعدم فرض أي ضريبة، كذلك لا يصدر القانون إلا بعد الموافقة عليه من مجلس النواب.

وقد قام شريف باشا بوضع هذا الدستور بعرض على مجلس النواب ليتم مناقشته والتأكيد عليه، ومعه سائر الوزراء في يوم 2 يناير سنة 1882م، وأن مجلس النواب كان نوابه يمثلون أهم المحافظات بمصر، أما الوزراء فكانوا يمثلون أركان الدولة من وزير حربية وبحرية أو قانونية وهكذا...، واستمعوا لخلاصة شريف باشا حول الدستور الجديد، الذي بواسطته لمح لهم أنه منه سينفذ خطة في تسيير البلاد كانت بباله من ثلاث سنوات أي بعهد الخديوي إسماعيل، وتخصصت اللجنة الدستورية من مجلس النواب بمناقشة قواعد الدستور وتمت الموافقة عليه بتعديل لا يمس جوهر القواعد دونت كملاحظات، سلمها رئيس مجلس النواب سلطان باشا لشريف باشا يوم 18 جانفي سنة 1882م.

بعدها اطلع الوزراء على قواعد الدستور مع الملاحظات المدونه منه، وكانت هذه الخطوة بمثابة تقدم نحو استقرار امني مركز في تاريخ مصر الحديث من خلال العمل على تأسيس مجلس للنواب بنظام دستوري، فرح به المصريين من خلال إقدام عرابي بلا والنطق بهذا الطلب من توفيق باشا[1].

ب- رد فعل فرنسا وانجلترا:

كان وضع الدستور بشكله العصري من جهة أخرى قد جلب المشاكل السياسية لمصر أو بالأحرى أزمة عويصة في سنة 1882م بشهر جانفي، حيث أن فرنسا رأت في هذا الدستور يحد من تدخلها في شؤون مصر الداخلية، ففي يوم 8 جانفي من سنة 1882م توجه السير إدوارمالت المعتمد الانجليزي والمعتمد الفرنسي سنكفكس إلى سريا عابدين، وقدما للخديوي مذكرة من الدولتين فيها عبرت عن رأيهما إزاء تأسيس مجلس النواب والنظام الدستوري، وكان رأيهما بالاستياء الشديد.

[1] عبد الرحمان الرافعي: الزعيم ....، مرجع سابق، ص79.

حيث أنهما حيال الأحداث الأخيرة بمصر هما تؤيدان سلطة الخديوي ولهما الحق من الآخر معه للحفاظ على أمن واستقرار مصر[1]، وهذا الأمر زرع القلق والسخط أواسط المصريين نتج عنه توجه شريف باشا إلى هذين المعتمدين وإنهائه للأمر باعتراضه على المذكرة، لكن المغاير في ذلك، هو أن طالب قنصلا الدولتين (فرنسا وانجلترا) من شريف باشا بأن لا يوكل لمجلس النواب حق تقرير الميزانية التي تعود للرقيبين الماليين، وذلك في 26 جانفي سنة 1882م وهذا يوضح المكيدة المدبرة بين فرنسا وانجلترا لمصر سيرا نحو احتلالها، بما أن مشروع النظام الدستور أو اللائحة الأساسية، كان من نصوصه أن يحترم اتفاقيات مصر الخاصة بتسوية الديون، لكن شريف باسا ارتأى أن لا يبين هذا الأمر بالنسبة لمجلس النوار حتى لا تتفاقم الأزمة وتكون أكثر سوء[2].

أما بخصوص المذكرة التي قدمها المعتدين الفرنسي والانجليزي كان نصها المعرب كالآتي: "كلفتم غير مرة بأن تنعوا إلى علم الخديوي وحكومته إرادة فرنسا وانجلترا وعزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشؤون العامة في مصر، إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد، وأن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديوي باجتماع مجلس النواب، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن، فحاولوا أن تبلغوا توفيق باشا بالاشتراك مع السير إدوارد مالت الذي كلف بمثل ما كلفتم به، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبت سمو الخديوي على العرش طبقا لأحكام الفرمان التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي بهم فرنسا وانجلترا أمرها، والحكومتان متفقتان اتفاق وطيد على بذل جهودها المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر"[3].

ولا يغادرهما شك أن الجهر بعز ما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوي، ومن المحقق أن هذه ستلقى من فرنسا وانجلترا

---

[1] محمد فريد السيد حجاج: مرجع سابق، ص11.

[2] محمود الحفيف: مرجع سابق، ص33.

[3] صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث (1882-1805)، ج2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000، ص349.

اتحادا وثيقا للتغلب عليها، وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديوي يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية[1].

ج- موقف احمد عرابي

أما بالنسبة لموقف أحمد عرابي وزملاؤه من مذكرة فرنسا وانجلترا حيال مجلس النواب التي خلقت أزمة سياسية حادة مفادها أن يكون لفرنسا وانجلترا حق تقرير الميزانية المالية، وكان الموقف هو أن يقوم أعضاء من مجلس النواب بتقرير مادة تخص الميزانية في الوقت الحالي، ورفض طلب شريف باشا بتأجيل ذلك إلى وقت لاحق، وطرح الأمر على أعضاء مجلس النواب وتوافقوا على رأي واحد وهو أن تقرر مادة الميزانية، كما كانت في السابق دون زيادة ولا نقصان والبت في هذا الأمر برفض قاطع حول رأي شريف باشا الذي لم يجد من موافقة على رأيه، وفهم من الوضع أن الكلّ يريد إقالته من رئاسة الوزارة فقدم استقالته في 2 فيفري 1882ن، ووجد نفسه في وضع لا وجود لمن يسانده أو يفهم موقفه.

وكان هذا الأمر لم يعجب الخديوي توفيق لأن قد زاد من سلطة أحمد عرابي أكثر على مجلس النواب حتى ذاع صيته في أوروبا، وعين توفيق باشا محمود سامي البارودي لرئاسة الوزارة وأحمد عرابي وزير الحرية مكان البارودي، الذي ألف وزارته من العرابين؛ في حين كان رفض باشا وزير الحربية السابق يدبر مكيدة لقتل أحمد عرابي بالاتفاق مع 40 ضابطًا اغلبهم من الشراكسة، حيت أنه لما أحس بالأمر طرح هذا الموضوع على محمود سامي البارودي والخديوي توفيق، حيث بدأ بالتحري عن الأمر قسم القبض على بعض الضباط الشراكسة الذين أدلوا بأسماء من معهم، فزجوا بالسجن ، وفي 30 أبريل سنة 182م أصدر المجلس حكمه بالنفيّ المؤبد لأربعون ضابط إلى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين مثلهم مثل المدبر لتلك المؤامرة راتب باشا[2].

لكن الخديوي توفيق قد كان أن لا يجرد الضابط المحكوم عليهم من رتبهم هم وقائدهم باشا وأصر على ذلك في إصدار القرار رغم محاولة البارودي في إقناعه، وكان للقنصلين الفرنسي والانجليزي دور في ذلك فبدأ الوزراء والخديوي يظهر بينهما اللاتوافق فكانوا

---

[1] صالح رمضان محمود: الصراع الانجليزي الفرنسي في مصر (1882-1863)، جامعة عدن، د.ط، د.س، ص29.

[2] حسن حافظ: الثورة العرابية في الميزان، مطابع الدار لقومية، د.ب، 1999، ص44.43

يطمحون في إقالته وتعيين حليم باشا مكانة لما آل الوضع عن تحكم فرنسا وانجلترا في قرارات الخديوي، لأن استقالة شريف باشا عاد بالضرر على الوزارة وفتح المجال للتدخل الأجنبي في الشؤون المصرية حتى آل إلى الاحتلال الانجليزي[1].

د- قدوم الأسطولين الفرنسي والانجليزي:

بعد الخلاف الذي نشب بين الخديوي والوزراء والنواب الذين أصبحوا يعتقدون الاجتماعات دون موافقة الخديوي، فاتفقت فرنسا مع انجلترا على أنه يجب التدخل لتهدئة الأوضاع لحماية رعاياهما من نشوب ثورة تنبئ بالخطر، وكانت هذه الحجة وسيلة لا تبرير لها، فقد قام اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بعرض هذه الفكرة على المسيوتيسو سفير فرنسا في لندن بأن قال له: " إن الحاجة ماسة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الإسكندرية "؛ وعلى هذا تم الإنفاق من طرف الحكومة الفرنسية والانجليزية على أن ترسل كل منها ست بوارج بحرية إلى المياه المصرية، وكان الوصول الفعلي للبوارج يوم 15 ماي سنة 1882م، وفي صباح السبت 20 ماي من نفس السنة دخلت السفن الموانئ، وكانت السفينة الفرنسية بقيادة الأميرال كونرادو الانجليزية بقيادة الأميرال السير بوشان سيمور، وذهبا هذين الأميرالين للخديوي وقدما له مطالب فرنسا وانجلترا، بلغة تهديدية يطالبان استقالة الوزارة وأبعاد عرابي باشا عن القطر المصري مؤقتا مع حفظ رتبه ومرتباته ونباشينه، وإقامة عبد العال حلمي باشا وعلى فهمي باشا الديب في الأرياف(2).

لا يخرجان منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياشينهما، أما بالنسبة لرّد الوزارة إزاء هذا الوضع ومطالب الدولتين وكان الرفض التام من وزير الجهادية أحمد عرابي ووزير الرياسة محمود البارودي، لكن المغاير في الأمر هو قبول الخديوي لتلك المطالب واستقالت وزارة البارودي في 26 جوان سنة 1882م، وكذلك أحمد عرابي لكنه بقيّ في اتصال مع الضباط لكي يعود لمكانه في وزارة الحربية

حيث يجتمع بهم رئيس مجلس النواب سلطان باشا في 27 ماي من سنة 1882م، واتفقوا على أن يكلموا الخديوي ففعلوا، لكنه رفض طلبهم في إعادة أحمد عرابي إلى وزارة الحربية، لكن مع إصرارهم قبل طلبهم في ظروف سياسية ى تنبئ بالخير وأصدر قرارا بذلك

(2).حسن فوزي النجار:المرجع السابق,ص81

هو كالتالي: " ولو أنكم أستعفيكم ضمن هيئة النظار التي استعفت ولكن مراعاة لحفظ الراحة والأمن، استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية؛ وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلوه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكاملة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضي إرادتنا ".

وعاد عرابي للحكومة وللسيطرة عليها أكثر والجيش ما زاد من قلق فرنسا وانجلترا مع التفكير في إيجاد حل آخر للسيطرة أكثر في شؤون مصر بشكل غير مباشر؛ حيث ظهرت نية انجلترا في الانفراد بمصر وزودت من عدتها في أسطول نزل بميناء الإسكندرية، حيث بدأ الخوف ينتشر في أواسط المصريين مع مظهر تلك البوارج التي لا تنبئ إلا بالشر والدمار، لكن الأجانب قد شعروا بالراحة وبدؤوا بالنزوح نحو الإسكندرية للاحتماء فيها، نظرًا للتواجد الفرنسي والانجليزي بها[1].

هـ- موقف الدولة العثمانية من الأسطولين وبداية الصراع العرابي الانجليزي:

أما بخصوص موقف تركيا اتجاه وفود البوارج الفرنسية والانجليزية بميناء الإسكندرية، وهياج الضابط العرابي، فقد قام الخديوي توفيق بإرسال برقية للسلطان العثماني يصف فيها الوضع، وكان رده بأن بعث له لجنة للنظر في المشكلة في جوان سنة 1882م، يترأسها مصطفى درويش باشا وعلى نظامي باشا، اللذان كان حضورهما ليس لأجل حلّ الأزمة بل لنيل الأموال والرشاوي، حيث أرسل الوفد التركي هذا تلغرافا في 5 يونيو بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية في لندن بأن الجنود المصرية، تجري التجهيزات والترميمات في حصون الإسكندرية على نية تهديد الأسطولين الانجليزي والفرنسي، وأن الباب العالي يطلب منعها إذا كانت جارية.

لكن رئيس الوفد درويش باشا كان قد أعلن عن ولائه للخديوي أي أنه لا يعترض على البوارج الفرنسية والانجليزية، وكان يكيد للعرابي مكيدة بأن يمنعه من العودة إلى مصر بطلب منه أن يذهب للأستانة ليكرمه السلطان، لكن عرابي تفطن لهذا ورفض ذلك، نظرًا لأن رئيس الوفد حاول إغراء الضباط بأن كافأ مائتين منهم بنياشين نظرا لوفائهم للخديوي، لكنه في الأخير مال إلى جانب الخديوي توفيق ما فسح المجال للاحتلال الانجليزي دون

[1] صلاح أحمد هريدي: المرجع السابق، ص357.

فعل يذكر للباب العالي لذلك، حيث كانت بدايات الأول لاحتلال الانجليزي والبداية الشديدة الانفعالية للثورة العرابية وذلك بأن نشب شجار بين رجل مالطي من رعايا الانجليز ومواطن مصري اسمه السيد عجان.

الذي قتل من طرف المالطي الذي لم يرد دفع أجرة المصري لأنه نقله على حماره، وكبر الشجار بين الرعايا الانجليز والمواطنين المصريين فكبر القتال وبلغ عدد القتلى من الانجليز 163 و75 من المصريين، وكل طرف يتهم الآخر حتى عقد القناصل اجتماع القناصل مع الضباط العرابيين الذين تكفلوا بالحفاظ على الأمن وطلبوا من الأسطولين عدم التدخل، لكن الأميرال سيمور أمر الأسطول الانجليزي بأن يبتعد عن الميناء الشرقي إلى الميناء الغربي مع أمره بإبقاء بعض الزوارق في الميناء الشرقي لنقل الرعايا[1]، لأنهم حذروهم بوقوع الاحتلال للبلاد المصرية وتدهور الأوضاع أكثر، في حين أمر الخديوي محافظي المدن بالسهر على الأمن وراحة السكان رغم أنهم أحسوا بالخطر منذ قدوم البوارج الفرنسية والانجليزية.

وكان السير الأميرال ينوي ضرب الإسكندرية حيث يعجل لذلك بحجة أن المصريين ما زالوا على مواصلة عملية ترميم الحصون وأنهم على استعداد لضرب البوارج الانجليزية، وأعطى الإشارة صباح يوم الثلاثاء في 11 جوان سنة 1882م، فأطلقت أول قنبلة على طابية الأستانة وحصون المدينة بشكل مروع وما زاد ذلك أن الانجليز لديهم المعلومات الدقيقة عن المصريين وتجهيزاتهم العسكرية، في حين المصريين معلوماتهم قليلة عن الانجليز الذين كانوا أصحاب المعركة وخلفوا دمارًا شديدا حتى نسف مستودع البارود، وهكذا بين الطرفين حتى الساعة السابعة مساءًا، حيث قاوم المصريين بشدة حتى عجزوا أكثر وانسحبوا نحو الداخل للدفاع عن البلاد على علم أن الاحتلال قادم لا محالة[2].

حيث انسحب عرابي والضباط من الإسكندرية جرّاء الحريق الذي شب في الإسكندرية من فعل الأوروبيين وعدم استقرار الضباط على رأي واحد؛ في المقابل انسحب فرنسا من ميناء الإسكندرية تاركة المجال أمام انجلترا، والأكثر من ذلك هو أن الخديوي قد قام بعزل

---

[1] محمود الحفيف: المرجع السابق، ص83.

[2] عادل أحمد سركيس: المرجع سابق، ص27.

عرابي من وزارة الحربية لكنه قرّر الحرب ضد الانجليز دفاعا عن وطنه الغالي، فعين محمود باشا فهمي رئيسا لأركان حرب الجيش المصري، وهو مهندس حربي كبير وعين مراكز عززها بالضباط ووحدات الجيش، وهي: كفر الدوار وكفر رشيد ومنطقة بين كفر رشيد وبحيرة البرلس ودمياط والخامس في الصالحية والتل الكبير لهذا الهجوم من ناحية السويس، وخاض عرابي الانجليز عدة معارك في الميدان الشرقي وكذلك الميدان الغربي، وأهم معركة هي معركة التل الكبير الذي هو ميدان المعركة الذي تميز بأرض زراعية من الجنوب ومن الجهة الشمالية ارض رملية مكشوفة، لا تتلاءم وسير الجنود لقيادة المعركة واستدعى عرابي اللواء علي روبي الذي وصل متأخر للمعركة ولم يكفه الوقت لاكتشاف الميدان.

وحدثت المعركة في يوم 11 سبتمبر من سنة 1882م وكان التحضير للهجوم من طرف المعسكر الانجليزي ليلاً لاتقاء أشعة الشمس الحارقة وأن المنطقة صحراوية، مع الاستعانة بالبدو الذين أرشدوه حول المنطقة والى معسكر المصريين، حيث قام سأل رئيس المعسكر الانجليزي بأن زحف ومعه خمسة عشر ألف جندي وستين مدافعا والكثير من المشاة والفرسان، وذلك في الساعة الثانية بعد منتصف الليل، يوم 12 سبتمبر وقد ساعده السراري الذي استمال السلطان باشا قائد الأمير آلاي أحمد عبد الغفار الذي كان يطلع بأخبار كاذبة، بأن الانجليز لم يتحركوا في ذلك اليوم حتى وصلوا إليهم مع مطلع الفجر.

وقد تقدم الانجليز نحو معسكر المصريين مع مطلع الفجر وإنهالوا بالهجوم عليهم وهم نيام، حيث حاصروهم فأمر ويسلي باقتحام الاستحكامات الأمامية، حتى تمكنوا من محاصرة المعسكرة ولاذ الجنود بالفرار ومنهم من استسلم، وهناك أيضا من استبسل في الدفاع حتى الموت منهم ضباط الأمير آلاي محمد عبيد، وكذلك ضباط من آلاي السيادة بقيادة أحمد بك فرج وضباط آلاي عبد القادر عبد الصمد، آلاي السيادة بقيادة أحمد بك فرج وضباط آلاي عبد القادر عبد الصمد، وساعد على الصمود اليوزقاشي حسن رخوان، فكبدت خسائر جسيمة للانجليز فمنهم 57 قتيل و27 جريح، فلم تدم المعركة أكثر من نصف ساعة خسر فيها عرابي 1500 جندي قتيل إلى 2000 واستحوذ الانجليز على غنائمهم وذخيرتهم وحتى المواشي[1].

[1] عبد الرحمان الرافعي: المرجع السابق، ص- ص188-189.

أما عرابي في نفس اليوم بعد ظهر يوم الأربعاء في 13 سبتمبر من سنة 1882م توجه للعاصمة، وكان المصريين ينتظرون خبر هزمه للانجليز حتى فهموا الأمر بمجيئه مسرعا مع علي الروبي، وعلامة الدهشة والاضطراب على وجهيهما، فبادر عرابي إلى عقد مجلس بقصر النيل فسر لهم أسباب الهزيمة للأمراء والكبراء والوجهاء، الذين طرح عليهم عرابي بأن يتم تسليم القاهرة لأنها لا تحتمل البوارج الانجليزية[1]، فوافقوا على ذلك؛ لكن أين عم الخديوي الأمير إبراهيم أحمد حث على المقاومة قائلا: " القاهرة خاصة بالجند ومخازن الحربية ملئ بالسلاح والذخيرة والهيبرة، ووسائل الدفاع متوافرة، والواجب هو الدفاع مادام فينا بقية "، فذهب غرابي إلى العباسية مع محمد مرعشلي باشا ومحمود رضا باشا قائد قوات الفرسان واللواء حسن لاختيار الموقع المهم للدفاع.

لكن لم يجد إلا ألف جندي فهذا لا يكفي لمقاومة الانجليز، فعاد إلى العاصمة إلى المجلس بقصر النيل واستقر هو والحاضرين على قرار التسليم[2]، حيث كتبوا عريضة للخديوي توفيق يطلبون العذر منه لتسليمهم العاصمة للانجليز ويعتذرون عن أفعالهم الماضية، وأمض عرابي في نهاية العريضة وأرسلت مع وفد مكون من: محمد رؤوف باشا حكمدار السودان السابق، بطرس غالي باشا وكيل الحقانية، علي باشا الروبي، يعقوب سامي باشا، حتى تمكن ويسلي قائد الفرسان من تطويق العاصمة يوم 13 سبتمبر؛ واحتل الجنرال مكفرسن الزقاريق واسترل على قاطرات بالذخيرة والمؤن، واستولوا على القلاع والحصون من حصون رشيد وحامية مريوط ودمياط، وهكذا فإن معركة التل الكبير كانت السبيل السهل، سار الانجليز نحو غايتهم ودخول العاصمة دون عناء يذكر، رغم محاولة رجل المعارك أحمد عرابي الذي لم يجد بدأ من الخيانة التي وقع فيها سوى أن توقف عن الدفاع نظرًا لنقص العدة والعتاد أمام عدو مجهز بأقوى العتاد الحربي[3].

---

(1) محمد صبري: المرجع السابق، ص214.

(2) عبد الرحمان الرافعي: المرجع نفسه، ص- ص193-194.

(3) حسن حافظ: المرجع السابق، ص119.

و- مصير احمد عرابي ورفاقه:

بعد فشل الثورة العرابية في حدّ الاحتلال الانجليزي عن مصر كان مصير عرابي وزملاءه هو السجن فأصبحوا رهن الاعتقال بالمحاكمة، حيث كثر الحديث عنهم بأكف مع خاصة من الحاقدين عليه من الموالين للخديوي، وكان أهم المعتقلين الذين عرفوا بالاسم أنهم موالين لعرابي هم: محمود سامي البارودي باشا، ومحمود فهمي باشا ويعقوب باشا وعبد العال حلمي باشا وعلي فهمي باشا وطلبة باشا عصمت وحسن باشا الشريعي ناظر الأوقاف في نظارتي راغب والبارودي، وكذلك عبد الله باشا فكري ناظر المعارف في نظارة البارودي وكل من عرف بولائه لأحمد عرابي، الذي حوكم معهم أمام محكمة عسكرية بتهمة عصيان الخديوي الذي طلب منه الانجليز أن يحكم عليهم بالإعدام، وأن تصادر أملاكهم مع عدم المساس بأملاك زوجاتهم، وكذلك حرمانهم من لقابهم العسكرية ورتبهم مع إجبار عرابي على الإمضاء على وثيقتين الأولى أنه قد عصى جلالة الخديوي والثانية تقره على أنه لا يغار المكان الذي سينفي إليه[1].

وعقد جلسة لمحاكمة وزملائه يوم 3 ديسمبر من سنة 1882م برئاسة محمد رؤوف باشا بنظارة الأشغال بقاعة مجلس الشيوخ السابق، وحضر الجلسة سوى أربعين من الوزراء دون حضور المواطنين لأن هذه الجلسة متفق على نتائجها وكيفية انعقادها، حيث حضر عرابي بلباس عادي وجلس بجانب محامياه وتلا عليه رئيس الجلسة قائلا: " أحمد عرابي باشا... أنت منهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الخديوي مخالفا للمادتين رقم (96) من القانون العسكري العثماني والمادة رقم (59) من قانون الجنايات العثماني فهل تقر بالتهمة أم لا ؟ "، فقال عرابي: " سيجيب محامي بالنيابة عني "؛ وبعدها استأنف الجلسة في ذلك الوقت[2].

وفتحت مجددا بعد الثالثة ظهرًا ولفظ الحكم بالإعدام لكن صدر أمر الخديوي بإبدال الإعدام بالنفي المؤبد ثم انقضت الجلسة ونفى أحمد عرابي والسنة معه وهم: محمود باشا سامي البارودي ومحمود فهمي باشا، ويعقوب سامي وعبد العال حلمي باشا، وعلي باشا

[1] محمود الحفيف: المرجع السابق، ص77.

وفهمي الديب وطلبة باشا عصمت، إلى جزيرة سيلان بالهند إلى الأبد على رغبة الانجليز للمكان، فاستقل عرابي وزملاؤه قطارا يوم 27 ديسمبر سنة 1882 لنقلهم إلى السويس مع حرس من الجنود المصريين والانجليز فوصلوا صباح يوم 28 ديسمبر، واستقلوا الباخرة للهريوتس التي أقلعت بهم في الساعة الواحدة بعد الظهر إلى كولومبو ميناء سيلان الذي وصلوا إليه مساء 9 جانفي سنة 1883م[1]. وبهذا كان مصير عرابي النفي وابعاده عن الوطن دون العودة حتى لرؤية اهله حتى مرت 20 سنة على بقائه بالمنفى حتى صدر قرار العفوعنه ما بالعودة لمصر بعد ما بلغ اكثر من نصف عمره وفقد قواه الجسدية

[1] عمر عبد العزيز: تاريخ مصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص400.

ثانيا: مصر بعد الاحتلال الانجليزي (1882-1892)

أ- الجيش العسكري:

بعد سقوط العاصمة المصرية في يد الاحتلال الانجليزي، تولى الأنجلزيون تمام الأمور فبدؤوا بإعادة تكوين سلطة الخديوي، حيث بدؤوا بأهم الأمور وهي الجيش فأرادوا إلغاء كامل الجيش المصري وتكوين صغير برأسه وينظمه ضباط من الانجليز، وعمل الخديوي توفيق على تحقيق ذلك بأن اصدر مرسوما يوم 19 سبتمبر سنة 1882م بسراي رأس التين، كما خاطب اللورد دفرين سفير بريطانيا في تركيا، خاطب الدولة العثمانية وحكومتها بأنه سيتم تسريح الجيش المصري وهذا من واجب الحكومة البريطانية بمصر لأجل استمرار الاحتلال. وعليه اصدر الخديوي مرسوما في 24 أكتوبر سنة 1882م يقضي بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية، ممن كانوا برتب ملازم ثاني وملازم أول وبوزباشي من رتبهم وحرمانهم حق المعاش أو أي مرتب لاحق[1].

والأكثر من ذلك لمس المرسوم كل من حمل السلاح في واقعة قصر النيل في 1 فيفري سنة 1882م، وكذلك واقعة عابدين في 9 سبتمبر سنة 1882م، وتم استدعاء قائد الحملة الانجليزية السير إدوارد مالت قنصل انجليزا العام وعهدت إليه مهمة تنظيم جيش مصري، يكون خاضعا للسياسة البريطانية وأعطاه الخديوي رتبة فريق وأصبح يعرف بالفريق بيكر باشا، وفي سنة 1883م، كذلك أصدر مرسوما تبعين السير إفلن أحد قواد الحملة الانجليزية قائدا عاما للجيش المصري ورئيسا لأركان حربة وأصبح يسمى وود باشا، وعين عمر باشا لطفي وزير الحربية في عهد الاحتلال الذي كان لا يقاوم ولا يرفض عملا ورأيا صادرا عن الحكومة الانجليزية، حيث كثرت المدارس الحربية التي تكون الجنود والضباط لكن دون جدوى[2].

حيث أصبحت هذه المدارس الحربية تدرس مواد لا تساهم في تطوير وعي وقدرة الجندي العقلية، حيث كانت المواد التي تدرس قبل عهد الاحتلال هي: قسموغرافيا، كيمياء، استحكامات، أبنية عسكرية، طبوغرافيا، أما في عهد الاحتلال هي: لغة انجليزية، مبادئ جبر وحساب ومبادئ الهندسة والعاب رياضة، مع أن الأساتذة المدرسون كانوا كلهم إنجلزيون دون وجود أستاذ واحد مصري، بالإضافة إلى مواد أخرى تخدم المجال العسكري كانت تدرس قبل عهد الاحتلال، ولهذه

---

[1] صلاح منتصر: من عرابي إلى عبد الناصر " قراءة جديدة للتاريخ "، دار الشروق، 2003، ص- ص20-21.

[2] عبد الراحمان الرافعي، مصر والسودان ...، المرجع السابق، ص19.

الغاية انجلترا في أن لا يوجد جيش لمصر كما في السابق عملت على قتل الروح القومية الوطنية في نفوس الجنود، والأكثر من ذلك عملت على بيع كل تملكه من عتاد حربية وبأقل الأثمان، وأصبح الاعتماد على عتاد من صنع انجليزي، كما أن أصبح الحراس لا يحملون السلاح في كل الأوقات بل يحملونه عند التمرين فقط.

وهكذا فزمام الأمور أصبحت كلها في يد انجلترا التي حتى الخديوي توفيق أصبح يمشي على خطاها فقام بإلغاء كل المراسيم والقوانين التي قامت بإصلاح أمور الجيش وزيادة مرتباتهم بناء على طلب العرابيين وهي: مرسوم 22 سبتمبر سنة 1881م ومرسوم 20 أفريل سنة 1881م، أما بخصوص البحرية فقامت انجلترا الاحتلالية ببيع البوارج الحربية المصرية على حجة أنها رثة لا تصلح للمقاومة أثناء الحرب حتى منها تلك القوية في عهد محمد علي وعهد إسماعيل الخديوي وتسميتها بـ: الصاعقة وبارجة لطيف المهمة، وبهذا بقيت مصر بدون أسطول بحري قد تستخدمه في الدفاع عن أرضها ضد انجلترا التي لم تترك للمصريين بدًا ولا وسيلة للتحرك ضدها[1].

وقد جاء اللورد دفرين وهو قنصل انجلترا إلى تركيا، الذي حدد وعين سياسة انجلترا في مصر فترة احتلالها، بأن يجعلها حماية مقنعة وأن المصالح العامة والكبيرة من يد كبار الموظفين البريطانيين، وأن تكون الحكومة خاضعة في يدهم وتسير حسب رغباتهم، وقد أوضح اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية مركز انجليزا في مصر عقب الاحتلال في تلغراف أرسلته الدول العظمى في 3 جانفي سنة 1883م نصت كالآتي:

" إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام فإن حكومة جلالة الملك تنوي سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد، وتستطيع بوسائلها تثبت سلطة الخديوي والى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإيذاء سموه يقضي عليها ببذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذي سيوجد يكون مرضيا ويحتوي على عوامل الاستقرار والتقدم "[2].

ب- مجلس النواب: بعدما احتل الانجليز العاصمة المصرية القاهرة وأصبحوا على قرار واحد مع الخديوي توفيق بدؤوا في تغيير بعض الأمور في مجالات كالجيش والوزارة والاقتصاد والقضاء، وحتى علاقات مصر مع السودان وذلك لترك البصمة الانجليزية في تسيير شؤون مصر[3].

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: مصر والسودان ...، ص24.

[2] عبد الرحمان الرافعي: مصر والسودان.....، المرجع نفسه، ص25.

[3] عبد الرحمان الرافعي: مصر والسودان...، دار المعارف، ط4، ص- ص47-49.

والبداية تكون مع مجلس النواب حيث قامت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال، أنها ألغت مجلس النواب بالكامل لإخلاف الروح الوطنية وجعل السلطة لا تكون بيد الأمة، لكي لا تعترض طريق الحكومة البريطانية وتجلى ذلك في تقرير أعده اللورد دفرين أشار فيه إلى عيوب المجلس النيابي وإبداله بالمجلس أو القانون النظامي، الذي اصدر في ماء سنة 1883م ويتضمن هيئات لإدارة حكم البلاد وهي: مجلس شورى القوانين، الجمعية القانونية، مجالس المديريات ونفصل في أمر كل واحد كالآتي:

1- مجلس شورى القوانين:

يتألف من ثلاثين عضو منهم أعضاء معينون وعددهم أربعة عشر والباقي منتخبون أو مندوبون، أما بخصوص عمل هذا المجلس فلم يكن بيده الأمر بل كان يستشار أعضاؤه المصريين في أمور الحكومة البريطانية التي لها حق كذلك في أنها لا يجب أن تستشيره في كل أمر دون أن يبدي اعتراضا على ذلك، فقد كان المجلس بيدي رأيه في ميزانية الحكومة بأن ترسل إليه في أول من شهر ديسمبر من كل سنة الميزانية المنفقة طول السنة، مع اطلاع وزير المالية على آرائه دون التقيد بها فمن هذا نفهم أنه موجود كشكل واسم فقط، لكن الأمر كله في يد الحكومة البريطانية الاستعمارية التي لا تسمع صوت الأمة ولا ترد لها اعتبارا[1].

2- الجمعية العمومية:

هي هيئة نيابية تتألف من الوزراء وأعضاء مجلس شوري القوانين وأعضاء آخرون عددهم ستة وأربعون عضوا، ينسخون عن محافظات مصر، ومن شروط هذه الجمعية على أن يكون العضو بالغا السن الثلاثين، عارفا القراءة والكتابة، مندرجا منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخاب، وكان لهذه الجمعية سلطة في تقرير ضرائب جديدة حسب المادة 34 من القانون النظامي، كما كانت بمشاركتها في مسائل القرض العمومية وإنشاء أو إبطال أي نزعة أو أي خط من خطوط السكك الحديدية، وكذلك فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها، ويجتمع أعضائها مرة كل سنتين بأمر من الخديوي وتكون جلساتها سرية ورئيسها هو رئيس مجلس شوري النواب.

[1] محمود الخفيف: مرجع سابق، ص147.

3- مجالس الهيئات:

هي هيئات إقليمية تمثل المديريات وتنظر في مصالحها المحلية وكان عدد أعضاؤها من محافظات معينة وهي كالآتي: 8 أعضاء عن مجلس مديرية الغربية، 6 للمنوفية، 6 للدقهلية، 6 للشرقية، 5 للبحيرة، 4 للجيزة، 4 للقلوبية، 4 لبن سويس، 3 للفيوم، 4 للميناء، 4 لأسيوط، 5 لجرحا، 4 لقنا، 4 إسنا.

ويتغير نصف أعضائها كل ثلاث سنوات، وكذلك تعقد الجلسات سرية وكانت مجالس المديريات نختص بمصالح مديريات البلاد وتقرر التصرف في المنافع المالية للمديريات، بعد أن تصدق الحكومة البريطانية عليها، وكان أول رئيس مجلس شوري القوانين هو محمد سلطان باشا سنة 1883م الذي توفي في أوت 1884م[1].

ج- نظام الرقابة المالية:

بالنسبة لأمر الرقابة المالية على مصر فقد قامت بريطانيا بتعيين مستشار مالي بريطاني، لأنه الحدث الممهدة للثورة العرابية قد قلصت من سلطة الرقيبين الفرنسي والانجليزي، في وقت سابق لتعاظم سلطة عرابي قبل الاحتلال الانجليزي، حيث بدأ الرقيب الانجليزي السير كلفت بعدم حضوره لجلسات مجلس الوزراء وكذلك الرقيب الفرنسي الذي لم يشأ الحضور لوحده، مع سعي شريف باشا في إلغاء نظام الرقابة بأن رفع للخديوي تقريرا يتضمن تسريع إلغاء الرقابة الثنائية، على أن يختار مستشارًا ماليا لاستشارته في الأمور المالية دون أن يكون المستشار المالي انجليزيا.

فبعد تعيين السير أوكلن كولفن في فيفري سنة 1883م بأمر من الخديوي توفيق، فزادت سلطة هذا المستشار على الحكومة المصرية إذا أصبح صاحب الحول والطول في الشؤون المصرية المالية، إلى أن استقال وعين مكانه السير إدجار فنسفت في 4 نوفمبر سنة 1883م، وبهذا كرست السيطرة الانجليزية أكثر على مصر دون أي رد فعل يذكر من الخديوي توفيق الذي فسح المجال الواسع لانجلترا دون أي اهتمام لوضع البلاد بأي مجال[2].

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المرجع السابق، ص- ص52-53.

[2] محمد صبري: مرجع سابق، ص212.

د- قناة السويس:

أما لقناة السويس فقد قامت بريطانيا يعقد مفاوضات عدة وكان أهمها يوم 29 أكتوبر سنة 1888م، حضرة دول: فرنسا وألمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا وتركيا واسبانيا وهو لاندا مع حضور الخديوي، وكان يستشار في رأيه فقط دون أن يبدي أي اعتراض أو حكم، وكانت الخلاصة أن تبقى قناة السويس دائما حرّة ومفتوحة في حالة السلم وحالة الحرب، مع حرية سفن الدول السابقة في الإبحار في القناة في سبيل التجارة لا للحرب، ولا يجوز لهذه الدول أن تبقى سفنها أكثر من 24 ساعة بالميناء ويجوز لها أن تبقى بسواحلها الحربية بميناء بورسعيد، وباقي المنطقة من القناة هي ارض مصرية لمصر حق السيادة عليها تنفذ فيها أي قرار تريد حفاظا على الأمن والنظام بالمنطقة، في الاستعانة بقوات تركيا إذا لزم الأمر، وظلت بريطانيا تلتزم ببنود هذه المعاهدة من سنة 1888م إلى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، حيث أصبحت تمنع مرور سفن أعدائها التجارية والحربية كذلك وبهذا بسطت كامل سيطرتها على القناة[1].

هـ- بلاد السودان:

في فترة الاحتلال الانجليزي لمصر كانت منطقة السودان حتى هي شهدت الثورة المهدية في 12 أوت سنة 1881م تزامنا مع الثورة العرابية، وكانت الثورة المهدية الواقعة بالسودان أهم أسبابها غلبيه دعوة محمد أحمد المدعو المهدي، وكذلك مظالم الحكام وطغيانهم على الشعوب وكثرة الضرائب الباهظة، مع تنوع جنسيات الحكام من مصريين وشراكسة وأتراك، فكانت منطقة السودان تحت وضع مزري يغلب عليه الظلم خاصة مع تجارة الرقيق التي ربح منها البريطانيون أموالا طائلة، رغم أن السودان منطقة تحت سلطة مصر المحروسة التي أضعفت بسبب مطامع الانجليز الاستعمارية.

حيث قامت وقائع الثورة المهدية طيلة عامين بين المهدي وزعماء مناطق بالسودان وخاصة عبد القادر باشا حلمي حكمدار السودان، ومن بين الوقائع واقعة سكات وواقعة التين وواقعة ظماي الأول سنة 1883م، وكل هذه الوقائع وغيرها كانت كما قلنا في بداية الحديث قامت لقمع الحكام المستبدين، حتى جاء طلب انجلترا من الحكومة المصرية أن تخلي السودان من الجيش المصري، عندما قابل السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) الخديوي توفيق واعلمه بأوامر انجلترا، وكذلك شريف باشا الذي أبدي رأيه بأن هذا سيطر بمصر سياسيا واقتصاديا فبدأ الخلاف من هنا فأمر وزير

[1] عبد الرحمان الرافعي: المرجع السابق، ص- ص87-88.

الخارجية البريطاني اللورد جرانفيل على السير إفليج بأن كل وزير يرفض هذا الطلب عليه بالتنحي عن الحكم، فقدم شريف باشا استقالته يوم 7جانفي سنة 1884م، وقال كلمة المشهورة للخديوي " إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا " وبين طغيان انجلترا على شؤون الحكومة المصرية[1].

رغم موافقة الخديوي توفيق على تنفيذ أمر انجلترا دون أي رد فعل وكأن دور البلاد لا تهمه ولا تعني له إطلاقا، وعرض الوزارة على نوبار باشا الذي واقف عليها وألف وزارته يوم 10 جانفي سنة 1884م للمرة الثانية، وبدأ بإصدار تعليمات تفدي بإخلاء السودان من الموظفين والجاليات الأوروبية والمسيحية من الخرطوم، وقد عين الخديوي توفيق السير إفلن حكمدار على السودان وسلمه كامل الإدارة يوم 26 جانفي سنة 1884م، وبدأت حكمته في أقسام أملاك مصر بالسودان فاستولت على السودان الشرقي من مناطق محافظات " ذبلغ، بربرة، راس جردفون "، أما فرنسا فاستولت على تاجورة وجيبوتي سنة 1884م[2].

و- نهاية حكم الخديوي توفيق:

في سنة 1892م من أول شهر جانفي أحس الخديوي توفيق بالحمى والأنفلونزا، حيث كان يقطن بسرايا حلوان، فقام بمعالجة طبيبه الخاص سالم باشا ثم الدكتور عيسى باشا اللذان ظنوا أن مرض مجرد حمى عادية، حيث أحس توفيق باشا بالراحة[3].

وفي اليوم الثاني، لكن في اليوم الثالث عاد ومرض أكثر، وهو على نفس الحال لمدة أسبوع رغم أنه عولج من الدكتور كومانرس والدكتور هيبس دون جدوى حتى أصيب بالتهاب رئوي ووريدي، إلى أن توفي جلالته مساء يوم الخميس 7 جانفي سنة 1892م على الساعة السابعة مساءًا و18 دقيقة عن عمر يناهز 30 سنة حكم فيها مصر لمدة 13 سنة، فنقل جثمانه إلى محطة حلوان في قطار خاص إلى محطة باب اللوق إلى سراي عابدين، حيث أقيمت مراسيم الجنازة في ذلك اليوم 8 جانفي ودفن في مدافن العائلة الخديوية بمنطقة العفيف، وتولى العرش من بعده ابنه عباس حلمي الثاني[4].

---

(1) ريمون فلاور: مصر من قدوم نا بليون إلى رحيل عبد الناصر، ترجمةسيد احمد علي الناصري,المجلس الأعلى للثقافة، 2000، ص237.

(2) عبد الرحمان الرافعي: ، المرجع السابق، ص121.

(3) صلاح منتصر: المرجع السابق، ص22.

(4) صلا منتصر: ، المرجع نفسه، ص179.

نستخلص أن الخديوي توفيق كان من أهم العوامل التي ساعدت على تغلغل الاحتلال الإنجليزي بمصر بأن منح لانجلترا حق المشاركة في تسيير أمور البلاد السياسية، بتنفيذ ما يكون حسب مصالحها دون أي اهتمام لما قد يضر بالبلاد أو العباد، ولقد كان نشوب الثورة العرابية وما إنجر عنه استدام للصراع منذ قدوم الأسطولين الفرنسي والإنجليزي بشواطئ الإسكندرية، ويبين بداية عهد لا أمن ولا أمان فيه.

كما نستنتج كذاك أن أحمد عرابي ورفقائه كان دائما بالمرصاد أما فرنسا وانجلترا بوجه ثائر إلى أن لاقوا خيانة توفيق باشا لهم دون مساعدتهم.

كما أن الظروف كانت مهيأة تمامًا لتوغل الاحتلال الإنجليزي بمصر الذي بسط كل نفوذه وغير نظام البلاد السياسي؛ حسب المصلحة الشخصية وله للتصرف الكامل في الأموال التي تستغل في التموين والتسليح وليس للتعمير.

كما أضعفت انجلترا سلطة الخديوي فأصبح ليس القرار بيده إلى أن أجبر على بيع حصة مصر من قناة السويس، وتقليص نفوذها حتى على بلاد السودان بعدما عمل ملوك أسرته من قبله على ضمها لمصر.

وبهذا بقي الخديوي فقط كصورة على كرسي الحكم إلى أن وصل سنة 1892 التي كانت آخر سنة من حكمه على مصر أعلنت فيها نهاية حكمه إثر مرض عضال، تولى من بعده ابنه الخديوي عباس حلمي.

خاتمة

يعتبر تاريخ مصر الحديث مرحلة من أهم المراحل التاريخية التي عرفت تطورات سياسية ملحوظة نقرأ عنها في الكتب التاريخية، وخاصة عند تاريخ الأسرة الخديوية التي بدأت بالحكم باسم لقب الخديوي مع الخديوي إسماعيل الذي كان عهده مميزا نظرًا لما تم دراسته في بداية المذكرة، حيث كان لسياسة إسماعيل الداخلية الأثر الايجابي إذ أنه كان يسير أمور البلاد بنظام دستوري؛ ويقوم على معالجة الأوضاع السياسية نواب من مختلف المحافظات هذا لتلبية مطالب الشعب في البلاد.

كما أستخلص أن إسماعيل باشا قد أسس نظام المحاكم الأهلية الذي يقوم على العدل وأضحى يخفف المعاناة عن المصريين الذين كانوا لا يحاكمون أمام الأجانب في قضايا بسيطة، ولا يهتم بضياع حقوقهم، فأوفى بإسماعيل باشا إلى معالجة الوضع ما عزز سلطته على كرسي العرش، كما عمل على إفادة مصر بمشروع مهم من قناة السويس الذي كانت البداية فيه في عهد عمه سعيد باشا، لكن الخديوي إسماعيل كان ينحاز نحو الفرنسيين والإنجليزيين لقضاء معظم وقت صغره بأوروبا، فقد ترك لانجلترا تسيير المشروع حسب مصالحها الشخصية.

وقد طور إسماعيل باشا من النظام العسكري بأن زود مصر بأسلحة متطورة من أوروبا وأمر بإنشاء مدارس حربية لتكوين الجنود حسب الأصول العربية المسطرة.

أما عن سياسة الخارجية نركز على علاقته مع الدولة العثمانية فقد كانت علاقة من السلاطين تتغذى على الهدايا والأموال، وكل ما هو باهظ مقابل الحصول على امتيازات شخصية تقوي من نفوذه إذ أنه كان يطمح بأن تستقل عن الدولة العثمانية، كما غالى في توطيد علاقته مع فرنسا وانجلترا اللتين كانتا تسيران فكره حسب ما يخدم مصالحهما.

بأن أغرقاه في الديون، كما كانت علاقته مع بلاد السودان التي كانت تحت النفوذ المصري، فوسع فيها نفوذه من جهة الجنوب وحتى من الشرق ومن الغرب، وأقام فيها مديريات وحسن من الوضع الاجتماعي.

إلى أن حان وقت نهاية حكمه بعزله دون إرادة منه لما آل إليه وضع مصرفي ضيق اقتصادي، وتولى العرش من بعده ابنه الخديوي توفيق الذي عرفت مصر في بداية حكمه تطورًا ملحوظا في بعض النواحي؛ كأن عمل على تطوير نظام المحاكم الأهلية مما طوره والده وأعاد تجديد قانونها ووسع من نفوذها على البعض من محافظات مصر.

لكنه قد خاب في نظام دستوري خاص بالبلاد فقد بدأ مباشرة بتأسيس ملكي مطلق وأعطى معظم المناصب العليا في الحكومة المصرية للأجانب، وذلك ما أظهر رفض المواطنين حيث عمر الاضطهاد من الأجانب والشراكسة خاصة في الجانب العسكري على المصريين، ذلك ما كان بينت قيام ثورة يدعو من عليها من العرابين نسبة لقائدها أحمد عرابي إلى إصلاح الوضع العسكري والمالي للضباط؛ وإعطائهم حقوقهم لأن الجيش يمثل عماد الدولة ويؤمن حولها وعليها من العدوان.

فكان لهم ما أردوا إلى أن تولدت المواقف الدولية من الدولة العثمانية بأن حاولت معالجة الوضع لكن تم إسكاتها، من طرف فرنسا وانجلترا اللتين أصرتا على معالجة الوضع بالعنف بعدما تم السيطرة على الوضع الإداري والسياسي، وتقليص نفوذ وسلطة الخديوي حتى بدأت البوارج التي عزمت على الوقوف أمام وجه عرابي العازم على إرجاع نظام دستوري للبلاد، فكان له ذلك بأمر من توفيق باشا الذي كان مرغما وخائفا من ثورات الضباط، حتى كان ردّ فعل فرنسا وانجلترا بإرسال مذكرة له تجبرانه على الرجوع عن قراره؛ وحينها كانت الثورة العرابية قد بدأت بمقاومة عرابي للإنجليزيين الذين باشروا بالقصف، ومنه نستخلص أن أسباب إخفاق الثورة العرابية هي أسباب الاحتلال الإنجليزي لمصر، حيث كان منها الانقسام داخل صفوف العرابيين وخيانة الخديوي توفيق وخلافه مع عرابي على الدوام.

ما سهل توغل الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي ادعى بحماية عرش الخديوي الذي نفى عرابي ورفقائه.

وكان وضع مصر بعد الاحتلال قد سار نحو الأسوأ إذ لم يعد للخديوي سلطة فقط يستشار دون التقيد في تنفيذ أوامره، فعملت انجلترا على تغيير نظام البلاد فقسمت مجلس النواب إلى هياكل ووظفت الوزراء الأجانب كأعضاء دائمين في الاجتماعات.

أما بخصوص نظام الرقابة المالية فجعلت مراقبا ماليا إنجليزيا على ممرات مصر وارداتها ويحقق في حصص بلده، والأكثر من ذلك أن الخديوي توفيق قد باع حصة مصر من قناة السويس إلى انجلترا هذا ليوفي إليها ديون أبيه، وهنا خسرت مصر أهم مشروع قد يحسن من وضعها الاقتصادي، إذن عملت انجلترا على التغيير الكلي لأوضاع مصر والتقليص من نفوذها.

إلى أن تخلت مصر عن السودان وهذا يوضح مدى سوء نيّة إنجلترا في تهديم البلاد لا لإصلاحها، وهذا أحدث ضجة في بلاد السودان وافقد مصر موردا هامًا.

وهكذا الحال حتى مرت السنوات حتى وصلت نهاية حكم الخديوي وسلطته الكاذبة على مصر إثر مرض؛ فتولى بعده ابنه الخديوي حلمي الثاني في أوج السيطرة الإنجليزية على مصر وبه أنهى تاريخ مصر الحديث.

ملاحق

الخديـوي اسمـــاعيـــل

الملحق رقم :1

جرجي زيدان : مرجع سابق ص،257

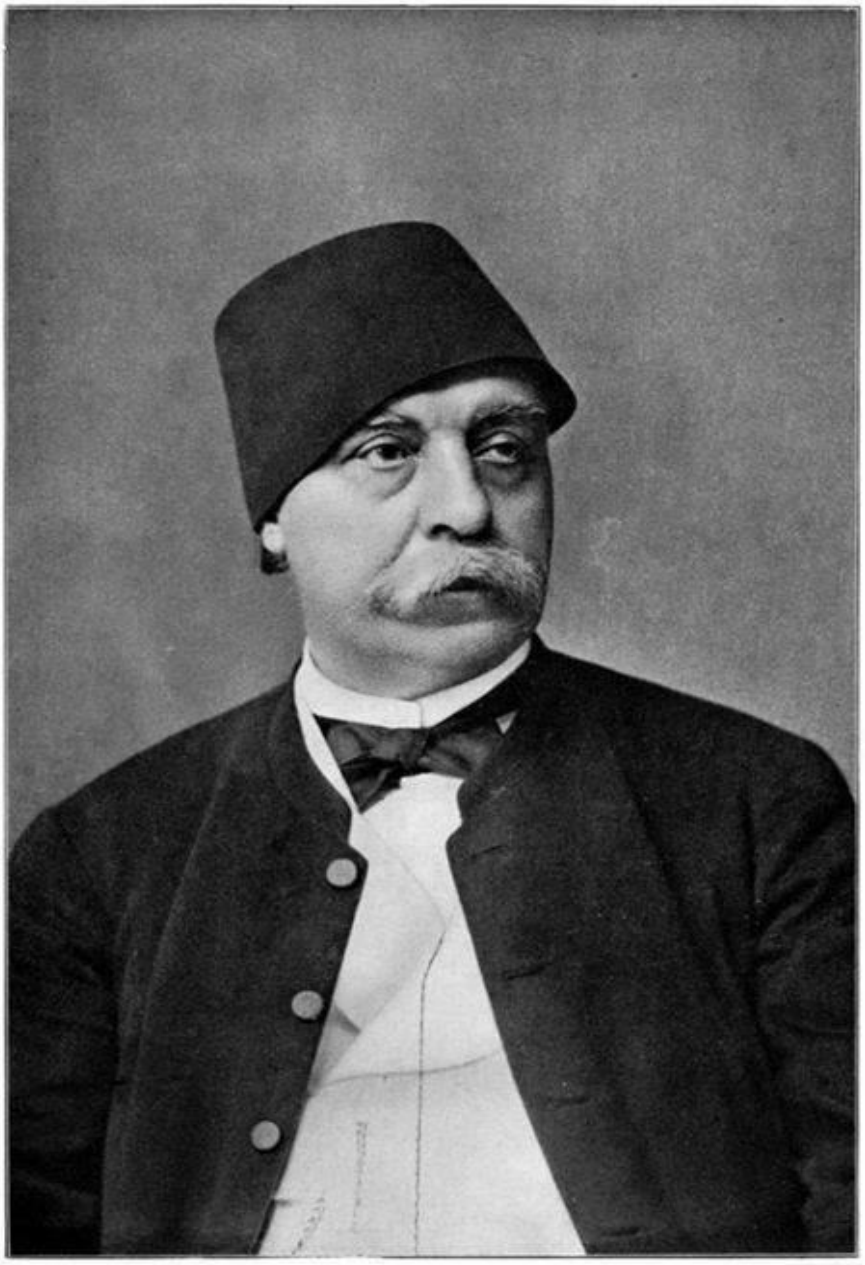

NUBAR PASHA.

نوبـــــار بـــاشا

الملحق رقم :2

عمر الاسكندري : مرجع سابق ص، 223.

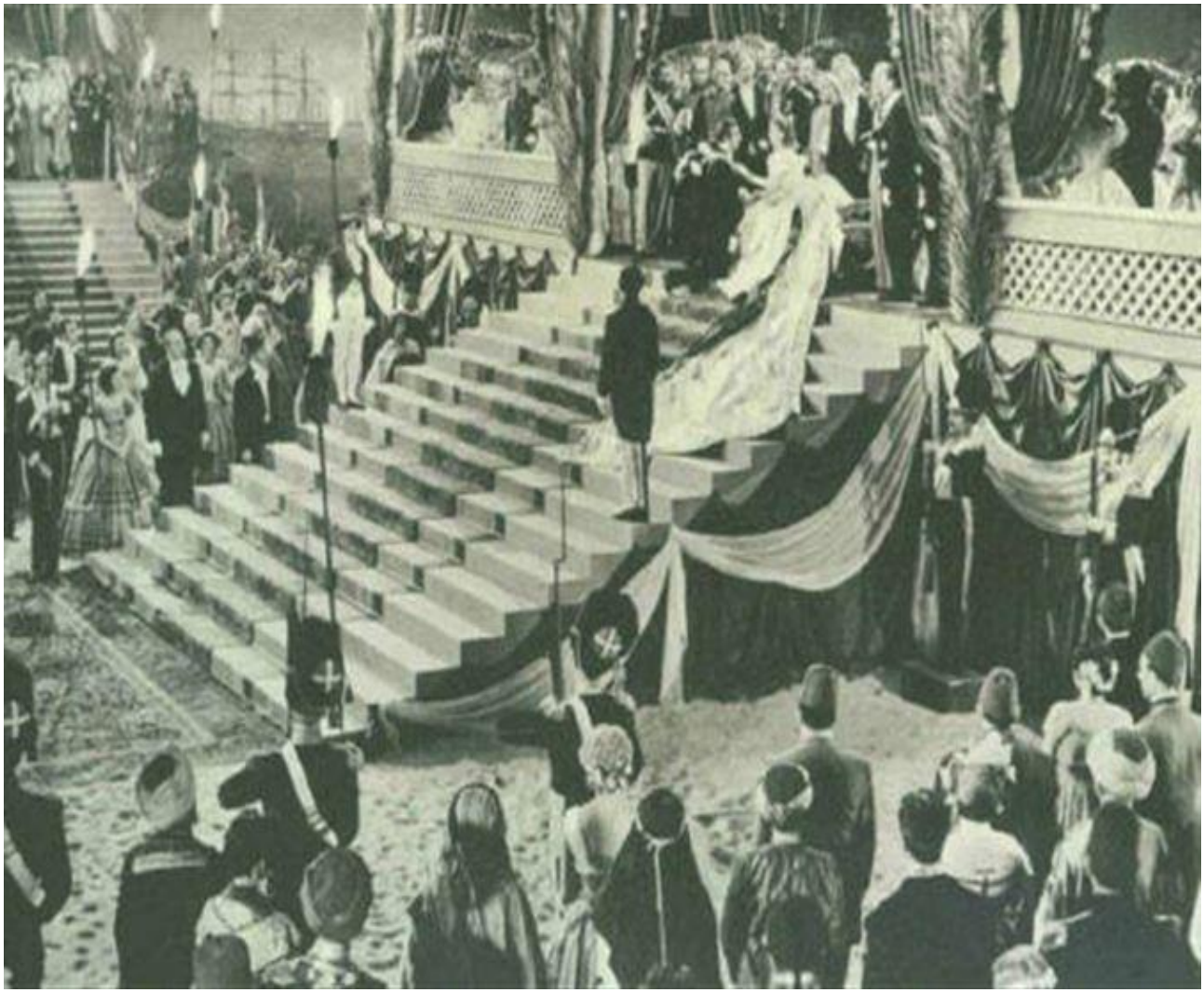

حفل حفر ترعة قناة السويس
في عهد الخديوي اسماعيل

الملحق رقم :3
عمر الاسكندري : مرجع سابق ص،259

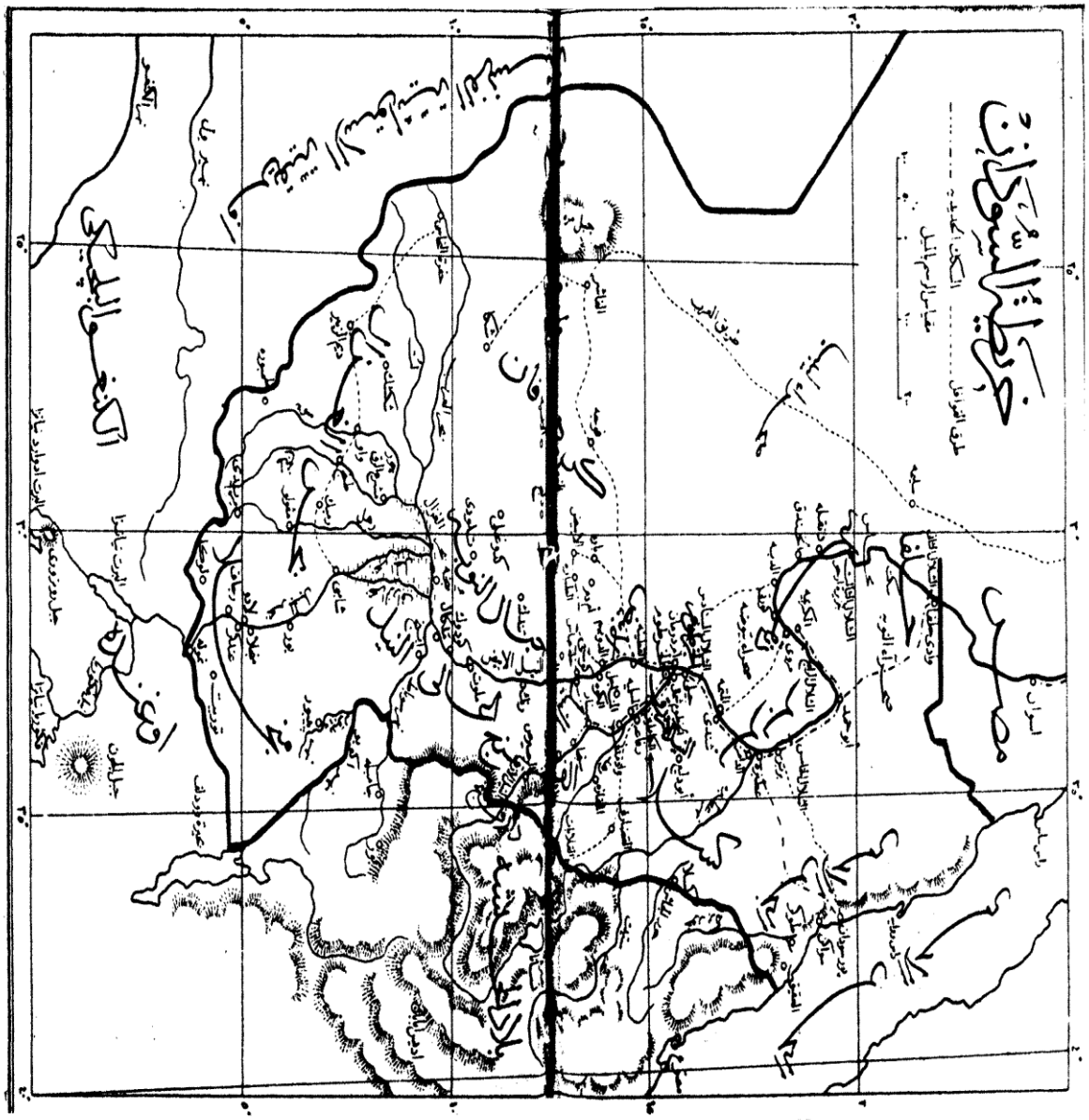

خريطة تمثل التوسعات الادارية في عهد الخديوي اسماعيل

الملحق رقم :4

محمد صبري :مرجع سابق ص ،233

الخديوي توفيق

الملحق رقم :5

عبد الرحمان الرافعي : مرجع سابق ص، 33.

محمد شريف باشا

الملحق رقم :6

عبد الرحمان الرافعي : مرجع سابق ص، 38.

مصطفى رياض باشا

الملحق رقم :7

عبد الرحمان الرافعي : مرجع سابق ص، 46.

أحمد عرابي

الملحق رقم :8

محمود الحفيف : مرجع سابق ص، 18.

قائمة المصادر

والمراجع

اولا : المصادر

1- أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل(1863-1879)، دار المعارف، 1967

2- البارودي محمد أفندي اليوزباشي: تاريخ العائلة الخديوية " وتفاصيل الثورة العرابية مطبعة الهلال، مصر، 18976

3- الايوبي الياس: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879، مج.م، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

4- جرجي زيدان: تاريخ مصر الحديث، ج.م، مطبعة المقتطف، مصر، 1889.

5- حجاج فريد السيد محمد: مذكرات الزعيم أحمد عرابي، دار المعارف، القاهرة،

6- عمر الأسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط2، 1996

7- الرافعي عبد الرحمان: الزعيم الثائر أحمد عرابي، دار ومطابع الشعب، القاهرة،2001.

8- الرافعي عبد الرحمان: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف، ط4.

9- الرافعي عبد الرحمان: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1983. 10- مذكرات زوجة الخديوي عباس الثاني، دار الهلال، العدد356، أوت 1980.

ثانيا: الكتب بالعربية:

12-حسن حافظ: الثورة العرابية في الميزان، مطابع الدار لقومية، د.ب، 1999. 1- حسين فوزي النجار: أحمد عرابي " مصر للمصريين "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992

13- الحفيف محمود: أحمد عرابي الزعيم المفترى، كلمات،

14- الحفيف محمود: فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعلم والثقافة، القاهرة

15 -الانصاري ناصر: المجمل في تاريخ مصر " نظام السياسة والإدارية "، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1997

16- الجمل شوقي: عبد الله عبد الرزاق: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997

17- هريدي أحمد صلاح: دراسات في تاريخ مصر الحديث (1882-1805)، ج2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000

18- عادل أحمد سركيس: الخيانة هزمت عرابي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1989

19- صالح رمضان محمود: الصراع الإنجليزي الفرنسي في مصر (1882-1863)، جامعة عدن، د.ط، د.س

20- صلاح منتصر: من عرابي إلى عبد الناصر، دار الشروق القاهرة، مصر، 2003

21- عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر " محمد عبدو وعبد الحميد بن باديس نموذجا "، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

22- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر(1956-1517)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

23- فوزي جرجس" دراسات في تاريخ مصر السابق منذ العصر المملوكي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

24- محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس، المكتبة التجارية الكبرى، د.ب، د.س.

25- دريد الخطيب، محمد أمير الشب: انفصال جنوب السودان " الجذور والتطورات والتداعيات

الكتب المترجمة:

26- ريمون فلاور: تر: سيد أحمد علي الناصري: مصر من قدوم نابليون إلى رحيل عبد الناصر، المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

27 -ألفريد سكاون بلنت: التاريخ السري لاحتلال انجلترا لمصر ترجمة الشيخ محمد عبده، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2008

ثالثا:الموسوعات:

28- أمل عجيل: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية " ليبيا- السودان- المغرب ".

29-زناتي انور محمود:موسوعة تاريخ العالم(تاريخ مصر) ج1. جامعة عين شمس

رابعا:المجلات والدوريات:

31- عبد العظيم رمضان: " رؤية وثائقية جديدة لجيش الخديوي إسماعيل "، مجلة السياسة الدولية، العدد9، شهر جانفي

32-حمدنا الله مصطفى "ندوة الثورة العرابية"'مجلة العلوم السياسية'العدد9 ديسمبر.جانفي.1981

-فهرس الصور:

رقم الصورة	العنوان	الصفحة
01	صورة الخديوي اسماعيل	64
02	صورة نوبار باشا	65
03	صورة توضح حفر ترعة قناة السويس	66
04	صورة الخديوي توفيق	67
05	صورة محمد شريف باشا	68
06	صورة رياض باشا	69
07	صورة احمد عرابي	70

- فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
05	خريطة توضح جهود الخديوي اسماعيل في توسيع الادارة المصرية في بلاد السودان.	71

فهرس

الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	...
مقدمة	أ- ج
الفصل الأول: مصر في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)	
تمهيد	2
أولا: سياسته الداخلية	3
أ- توليه الحكم	3
ب- تأسيس مجلس الوزراء	4
ج- النظام القضائي	6
د- قناة السويس	7
هـ- الجيش العسكري	8
ثانيا: سياسته الخارجية	11
أ- مع الدولة العثمانية	11
ب- مع فرنسا وانجلترا	13
ج- مع بلاد السودان	13
1- من الجنوب	13
2- من الشرق	14
3- من الغرب	15
د- نهاية حكمه	16
خلاصة الفصل	17
الفصل الثاني: مصر في أوائل حكم الخديوي توفيق (1881-1979)	
تمهيد	18
أولا: سياسته الداخلية	19

أ- توليه الحكم	19
ب- تأسيس مجلس الوزراء	20
ج- تأسيس مجلس القضائي	22
د- قناة السويس	24
ثانيا: بوادر الثورة العربية	25
أ- أسبابها	25
1- الأسباب الخاصة	26
2- الأسباب السياسية	26
3- الأسباب الاقتصادية	28
ب- مطالب العرابيين	29
ج- ردّ فعل الخديوي توفيق	30
د- أحداث قصر عابدين	34
هـ- المواقف الدولية	35
1- موقف الدولة العثمانية	35
2- موقف فرنسا وانجلترا	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثالث: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي	
تمهيد	39
أولا: أوج الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي	40
أ- تأسيس النظام الدستوري	40
ب- رد فعل فرنسا وانجلترا	41
ج- موقف أحمد عرابي من فرنسا وانجلترا	43
د- قدوم الأسطولين الفرنسي والإنجليزي	44
هـ-موقف الدولة العثمانية من الأسطولين وبداية الصراع العرابي الإنجليزي	45

و- مصير عرابي ورفاقه	49
ثانيا: مصر بعد الاحتلال الإنجليزي (1882-1892)	51
أ- الجيش العسكري	51
ب- تأسيس مجلس النواب	53
1- مجلس شورى القوانين	53
2- الجمعية العمومية	53
3- مجالس الهيئات	54
ج- نظام الرقابة المالية	54
د- قناة السويس	55
هـ- بلاد السودان	55
و- نهاية حكم الخديوي توفيق	56
خلاصة الفصل	57
خاتمة	59
ملاحق	62
قائمة المصادر والمراجع	72
فهرس الموضوعات	79